ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

إصدار خاص

سيناء

تاريخ من المخاطر
ومستقبل واعد للتنمية

ذكرى تحرير سيناء
25 أبريل 1982

/ecsstudies
ecss.com.eg

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام: د. خالد عكاشة

نائب المدير العام : اللواء. محمد إبراهيم

المستشار الأكاديمي: د. عبد المنعم سعيد

فريق العمل المشارك

- صلاح وهبة
- هبة زين
- مصطفى عبد الله

إخراج فني: أحمد حسني

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

سيناء

تاريخ من المخاطر
ومستقبل واعد للتنمية

ذكرى تحرير سيناء
25 أبريل 1982

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

المحتويات

الأهمية الاستراتيجية لسيناء 06

- الأهمية الجغرافية
- الأهمية التاريخية
- الأهمية الأثرية
- الأهمية العسكرية

سيناء عنوان الأطماع الصهيونية 10

من السلاح إلى السلام 13

- صدامات متتابعة

1. حرب فلسطين عام 1948
2. حرب السويس عام 1956
3. حرب الأيام الستة عام 1967
4. حرب الاستنزاف 1967-1973
5. ملحمة أكتوبر 1973

- التفاوض خيار استراتيجي

1. مرحلة الاتفاقات المحددة
2. من التفاوض إلى معاهدة السلام

- طابا الخطوة الأخيرة

تاريخ مشرف لبدو سيناء 20

- منظمة سيناء العربية
- مؤتمر الحسنة 1968
- جمع المعلومات ودعم العمليات الفدائية
- محاربة الإرهاب

التنمية الشاملة.. بعد عقود من النسيان 23

- تنمية شاملة
- شرايين التنمية
- الإنسان محرك التنمية
- تنمية اقتصادية شاملة

تقـــــديم

دائمًا ما تحظى سيناء بمكانة خاصة في الوجدان المصري على مر التاريخ، حيث كانت بوابة عبور الجيوش في العصور القديمة، وصارت مسرح حروب مصر الحديثة وصد الغزاة في العدوان الثلاثي عام 1956 وحرب يونيو 1967، وشهدت الانتصار العربي الوحيد حتى الآن على إسرائيل في حرب أكتوبر عام 1973 الذي انتهى بالانسحاب الكامل للاحتلال الإسرائيلي من سيناء في 25 أبريل 1982، وكانت ساحة المواجهة مع الإرهاب الأسود الذي طل برأسه في تلك البقعة الاستراتيجية من أرض الوطن، وشهدت جنباتها موجة إرهابية تعد الأكبر والأعنف في تاريخ مصر التي قدمت خلالها الكثير من دماء أبنائها من القوات المسلحة والشرطة وانتهت بالقضاء الكامل على الإرهاب هناك، وما تبعها من إطلاق الدولة المصرية لخطة تنمية شاملة لم يسبق أن شهدتها سيناء من قبل.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

الأهمية الاستراتيجية لسيناء

الأهمية الجغرافية:

تبلغ مساحة سيناء 61 ألف كم2 تمثل 6% من إجمالي مساحة مصر التي تبلغ 1001350 كم2، وللمقارنة فإن المساحة التي يشغلها 96% من تعداد الشعب المصري بالوادي القديم تمثل 5% من إجمالي مساحة مصر، وتنقسم سيناء إداريًا إلى محافظتين "شمال سيناء ـ جنوب سيناء" ، كما انضمت شريحة من غرب سيناء وبطول شرق قناة السويس بعرض 30 كم إلى محافظات القناة الثلاث : بورسعيد والإسماعيلية والسويس، وتم الربط الجغرافي بين وادي النيل وسيناء عبر ترعة السلام إحدى المكونات الرئيسية بمشروع سيناء القومي، إضافة إلى نفق الشهيد أحمد حمدي لربط غرب قناة السويس بشرقها، وتم استكمال الربط العضوي بإنشاء جسرين فوق قناة السويس هما : الكوبرى المعلق جنوب القنطرة إضافة إلى كوبرى الفردان المتحرك للسكك الحديدية التي تصل بين الإسماعيلية ورفح ويبلغ طولها 217 كم

ويمكن التمييز بين ثلاث مناطق في سيناء من الشمال إلى الجنوب كما يلي:

- السهل الشمالي وتسوده التكوينات الرملية وبحيرة البردويل والمجرى الأدنى لوادي العريش.
- يليه جنوبا هضبة التيه، وهي جيرية التكوين، ويقطع سطحها بعض الأودية المتجهة من الجنوب إلى الشمال، ويأتي في مقدمتها من حيث الأهمية وطول المجرى وادي العريش.
- يليها جنوبا الكتلة الأركية القديمة، التي تشكل أعلى جهات سيناء ارتفاعا وأكثرها تعقيدا، وهي تمثل امتدادا شماليا لجبال البحر الأحمر، يفصلها الصدع الذي يشغله خليج السويس، ويغلب على جبال سيناء اللون الأحمر، ويرى البعض أن ذلك وراء تسمية البحر الأحمر بالأحمر.

ويبرز فوق سطح هذا الجزء من سيناء، بعض القمم الجبلية وأعلاها جبل سانت كاترين البالغ ارتفاعه 2642 م فوق منسوب سطح البحر، وجبل أم شومر، وجبل موسى. وتنحدر السفوح الشرقية والجنوبية والغربية صوب خليجي العقبة والسويس والبحر الأحمر على الترتيب، ويجرى على سطح هذا الجزء من سيناء بعض الأودية المنحدرة بشدة صوب خليج العقبة، مثل أودية: دهب ونصب وغائب، في حين تنحدر مجموعة أخرى من الأودية صوب خليج السويس بشكل تدريجي مثل أودية فيران وسدرى ووردان، ولضآلة مصادر المياه في هذا الإقليم تعيش فيه أعداد قليلة من السكان، وتتركز هذه الأعداد أساسا إما فى الشمال حيث تمارس الزراعة والصيد البحري وتربية الحيوان والسياحة ، وإما فى الجنوب حيث تمارس أنشطة السياحة والترويح والعمل في حقول النفط.

وتعتمد الزراعة في شمال سيناء، خاصة بوادي العريش ورفح، على مياه الأمطار وعلى المياه التي يتم حجزها بمخرات السيول، ويصل معدل سقوط الأمطار سنويا إلى 200 مم عند رفح، ويقل هذا المعدل حتى يصل إلى 10 مم على طول خليج السويس، وتم تسجيل المعدل بحوالي 43.7 مم عند منطقة المغارة بمنجم الفحم عام 1966م، كما تعتمد الزراعة أيضا في شمال سيناء وخاصة بوادي العريش على خزانات المياه الأرضية الضحلة، والتي تكونت بتكوينات الحقب الرابع الجيولوجي Quaternary الذى يمتد من 2 مليون سنة حتى الآن، ويتم سحب حوالى 83 مليون م3 سنويا من تلك الخزانات، يستهلك معظمها في زراعات بير العبد وسهل القوارير، كما تتميز سيناء بإطلالها على البحر المتوسط وبحيرة البردويل، وخليج السويس وخليج العقبة بمسافات لا تقل عن ألف كيلومتر، مما يمكن اعتبارها مصدرا هاما وواعدا للثروة السمكية وإنشاء عدة قرى للصيادين على هذه الإطلالات بجانب المنتجعات السياحية

الأهمية التاريخية:

تمتلئ أرض سيناء على سعتها بآثار تاريخ الإنسانية عبر القرون المختلفة، بداية من العصر الحجري إلى العصر الفرعوني وحتى العصر الإسلامي، مرورًا بالعصور الرومانية والعصور البيزنطية والقبطية

فهناك آثار كثيرة للإنسان الحجري منتشرة على أرض سيناء شمالًا وجنوبًا، ومن أشهر أماكن آثار العصر الحجري الصوانية في سيناء تلك التي اكتشفت قرب سد الروافعة في وسط سيناء، ومما يلفت النظر أن الأدوات الصوانية التي اكتشفت في سيناء تشابه تماما مثيلاتها التي اكتشفت في الصحراء الغربية والواحات والفيوم وعين شمس

ومن الآثار التاريخية المهمة أيضًا معبد سرابيط الخادم، وتقع بقايا هذا المعبد على منطقة عالية شرق مدينة أبو زنيمة بحوالي 35 كيلو متر في جنوب سيناء، وقد سماه العرب سرابيط الخادم ... سرابيط، جمع سربوط، وهو الحجر القائم كالشجرة، والخادم هو (حت – حور) أو (هاتور - إله النحاس والفيروز لدى قدماء المصريين)، ويقال إن فرعون مصر لم يكن يتوج بتاج الحكم قبل أن يحج إلى هذا المعبد ليقدم له القرابين ويقيم الطقوس عندم الآلهة، وهذا المعبد مختفي خلف جبل يسمى باسمه ولا يزوره حاليًا الكثير من المصريين

الأهمية الأثرية:

من أهم الأثار التاريخية حاليًا في سيناء "دير سانت كاترين"، الذي بناه الإمبراطور الروماني "جستنيان" سنة 527 ميلادية في جنوب سيناء على جبل كاترين الذي يقع بجوار جبل الطور، ويعد هذا الجبل أعلى قمة جبلية في مصر على الإطلاق حيث يصل ارتفاعها إلى 2641 متر، ولعل أعجب ما في هذا الدير أنه الوحيد بين أقرانه في العالم على الإطلاق، الذي يضم بين جدرانه مسجدًا للمسلمين إلى جانب الكنيسة التي بجوارها الشجرة المباركة، وهي التي رآها سيدنا موسى عليه السلام مضيئة في الليل كالنار، فتوجه صوبها حيث ناداه ربه قال سبحانه وتعالى (فلما قضي موسي الأجل وسار بأهله آنس من جانب الطور نارا. قال لأهله إمكثوا إني آنست نارا لعلى أتيكم منها بخبر أو جذوة من النار لعلكم تصطلون).وهناك أيضا جبل المناجاة، وهو أحد قمم جبل الطور حيث كلم موسى ربه تكليما، وكذلك توجد بسيناء (عيون موسى) على بعد 20 كيلو مترا فقط شرق السويس، وهناك في أقصى الطرف الشمالي لخليج العقبة جنوب طابا توجد قلعة صلاح الدين في جزيرة فرعون، كما عبرت العائلة المقدسة سيناء أثناء انتقالها إلى مصر

الأهمية العسكرية:

تعتبر سيناء من الناحية العسكرية أرض المتناقضات، فبرغم قلة تعداد سكانها وعدم انتشار الزراعة فيها، إلا أنها كانت أكثر بقاع العالم تعرضًا للهجمات العسكرية منذ بدء التاريخ، حيث تقع بين قارتي آسيا وأفريقيا وبين وادي النيل ونهري دجلة والفرات، أي بين أهم مراكز المدنية الأولى في العالم، لذلك كانت سيناء هي طريق الجيوش عبر التاريخ، تمر بها ذهابًا وإيابًا، وتدور على أرضها المعارك

وقال المؤرخ المصري جمال حمدان في كتابه "سيناء في الاستراتيجية والسياسة والجغرافيا" إن تكن مصر ذات أطول تاريخ حضاري في العالم، فإن لسيناء أطول سجل عسكري معروف في التاريخ تقريبا، ولو أننا استطعنا أن نحسب معاملا إحصائيًا لكثافة للحركة الحربية، فلعلنا لن نجد بين صحاري العرب، وربما صحاري العالم، رقعة كالشقة الساحلية من سيناء حرثتها الغزوات والحملات العسكرية حرثا، من هنا فإن سيناء أهم وأخطر مدخل لمصر على الإطلاق"

فعندما تعرضت مصر لغزو الهكسوس الذين تمكنوا من احتلالها (من عام -1660 1580 قبل الميلاد)، بدأت الحركات التحررية الفرعونية التي قام بها حكام طيبة (سقنن رع – كاموس – أحمس) لتنتهي بطرد الهكسوس وتطهير أرض مصر من وجودهم عن طريق شمال سيناء، وقد اكتشفت بعثة الآثار المصرية حديثًا ثلاث قطع أثرية مهمة، عثر عليها في شمال سيناء وهي عبارة عن لوحتين من عصر الهكسوس، بأسماء الملك (بانجي رع) والملك (يانحس) وقد كانا من أهم اكتشافات عام 1982م، في منطقة تل حابو غرب بالوظة بمسافة 15 كيلو متر غرب قناة السويس الآن، وقد كانا سندا تاريخيا عن طريقة خروج الهكسوس من مصر عبر طريق حورس، وفي لوحة ثالثة مسجل بها أنه في عام 1479 قبل الميلاد قاد ملك مصر العسكري تحتمس الثالث جيوشه قاصدًا بلاد الأسيويين لصد المغيرين على حدود مصر الشرقية

وقد سجل في أكثر من وثيقة تاريخية أن الملك الفرعوني سيتي الأول ابن رمسيس الثاني من الأسرة التاسعة عشرة، كان يقود حملته العسكرية عبر شمال سيناء متوجهًا إلى بلاد الحيثيين والأسيويين لتأمين حدود مصر الشرقية، وفي عام 1982م أيضا تم اكتشاف النقوش الشهيرة باسم الملك سيتي الأول، والتي تؤكد أنه هو صاحب أول خريطة طبوغرافية لطريق حورس الحربي العظيم بين مصر وفلسطين

وقد تم الفتح الإسلامي لمصر بعد أن عبرت جيوش المسلمين بقيادة عمرو بن العاص أرض سيناء لتنشر الإسلام في مصر والغرب، وكان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب مترددًا في فتح مصر، فقد كان يرى أن جيش المسلمين لم يحصل على القدر الكافي من الراحة بعد الجهد الكبير الذي بذله في فتح الشام والعراق، وعندما طلب أمير المؤمنين من عمرو بن العاص فتح مصر، طلب منحه فرصة لدراسة الموضوع وطلب منه السير من الشام إلى مصر، ثم أرسل له خطابًا مع رسول يقول له فيه: أن أدركك كتابي هذا قبل دخول مصر فانصرف عنها وان كنت قد دخلتها أو جزءا منها قبل أن يأتيك الكتاب فامض إلى وجهتك على بركة الله واستعن بالله واستغفره، ولدى وصول كتاب أمير المؤمنين، سأل عمرو بن العاص معاونيه عن مكانه، فقالوا أنهم قد دخلوا أرض مصر، فقال: المساء عيد، فسميت هذه المنطقة بمنطقة (المساعيد) في غرب العريش

وعندما تعثرت جيوش المسلمين أمام حصون القاهرة، أرسل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب إمدادات إلى عمرو بن العاص، بجيش قوامه أربعة آلاف مقاتل، عبروا سيناء إلى القاهرة بقيادة أربعة من كبار الصحابة وهم الزبير بن العوام، وعبادة بن الصامت، والمقداد بن الأسود، ومسلمة بن مخلد، وجاء في كتاب أمير المؤمنين إلى قائد جيوشه عمر بن العاص: لقد أمددتك بأربعة آلاف مقاتل وعلى رأس كل ألف منهم رجل بألف رجل، وقد تم الفتح العربي لمصر فعلا بعد هذا المدد

وفى عام 583 هجرية عبرت سيناء جيوش صلاح الدين الأيوبي، لقتال الصليبيين حتى هزمهم في موقعة حطين وفتح باب المقدس، وهناك على قمة جبل عال قرب رأس سدر توجد بقايا قلعة مهدمة يسميها البدو "رأس الجندي" أو "معصي الجندي" وعلى حطام بابها لوحة من الحجر منقوش عليها: بسم الله الرحمن الرحيم وصلي الله على محمد خلد الله... ملك مولانا الناصر صلاح الدنيا والدين سلطان الإسلام والمسلمين ابو سيف بن القائد خليل أمير المؤمنين الخاضع لله تعالى ... مؤرخة في الثامن من جمادي الأولى سنة ثلاثة وثمانية وخمسمائة... هذه اللوحة تنبئ عن صلاح الدين الأيوبي قاهر الغزو الصليبي الغربي والذي عبر صحراء سيناء وهزمهم وفتح باب المقدس

كما كانت جزيرة سيناء أيضًا طريق العثمانيين إلى مصر، وطريق المماليك المصريين نحو إعادة تكوين الإمبراطورية المصرية في فلسطين وسوريا في القرن الثالث عشر، وبعد احتلال نابليون بونابرت لمصر في عام 1798 ميلادية تغير وضع سيناء تغييرًا جوهريًا، فأصبحت شبه الجزيرة فاصلاً بين أملاك العثمانيين في الشرق والإدارة الفرنسية بمصر، وبرزت الأهمية الاستراتيجية للمنطقة، وعندما أعلن السلطان سليم الثالث الحرب على فرنسا وأرسل جيشًا على حدود سيناء، واحتل أحمد باشا الجزار والي عكا مدينة العريش، اضطر ذلك القائد الفرنسي إلى إعداد حملة عسكرية لغزو الشام عبر سيناء واحتل مدينة العريش في 19 فبراير سنة 1799م، إلا أن فشل الحملة الفرنسية على سوريا اضطر القائد الفرنسي إلى العودة إلى مصر

وقد تعرضت سيناء في العصر الحديث لعدة حروب واعتداءات إسرائيلية عام 1956م وعام 1967م، إلى أن توج الجيش المصري الباسل انتصاراته التاريخية في حرب أكتوبر المجيدة عام 1973م، لتعود سيناء كاملة إلى أرض الكنانة في الخامس والعشرين من شهر إبريل سنة 1982م، عدا طابا التي عادت إلى مصر بعد التحكيم الدولي في 19 مارس 1989م

سيناء عنوان الأطماع الصهيونية

لم تغب سيناء يومًا عن أذهان الصهيونية منذ نشأتها لعدد من الدوافع وفي مقدمتها الدافع الديني نظرًا لأنها كانت أرض الخروج من مصر، فضلًا عن موقعها الجغرافي المميز السابق الإشارة إليه، وما تمتاز به من مميزات أخرى جعلت من أرض سيناء هدفًا أساسيًا للأطماع والمخططات الصهيوينة التي تهدف في نهاية المطاف إلى استيطان سيناء، حيث تميزت كتابات المؤلفين الصهاينة والحاخامات بالترويج لفكرة توطين اليهود المشردين حول العالم وخاصة في أوروبا في فلسطين بشكل خاص وسيناء بشكل عام، وهو ما حدث بالفعل في كتابات ومراجع "هنري فنش" و"آرثر ستانلي" و"زفي هيرش كاليش".

فيما شهد عام 1517 م بداية محاولات تحقيق المخططات اليهودية على أرض الواقع، إلا أن السلطان العثماني "سليم الأول" أدرك خطورة تلك المخططات منذا البداية؛ وأصدر فرمانًا للحد من أطماع اليهود، ثم ألحقه السلطان "سليمان القانوني" بفرمان أخر عام 1520م

وتجددت في عهد السلطان سليم الثاني (1566-1574) مطامع اليهود في الهجرة إلى سيناء فبدأت الهجرات المتقطعة، ثم ركزوا اهتماماتهم في مدينة الطور حيث بدأت هجرة اليهود إلى سيناء برجل يهودي يدعى أبراهام اليهودي هو وأسرته، وتعاقب العديد من الأسر ولسوء معاملتهم لرهبان الدير وتعرضهم لهم بالأذى أخذ رهبان الدير بالشكوى إلى السلطان العثماني، الذي قام بوقف كافة هذه التحركات.

ولم ييأس اليهود، واستمرت محاولاتهم بالتسلل إلى شبه جزيرة سيناء لاستيطانها؛ ففي عصر "محمد علي" وتحت شعار البحث عن الفحم الحجري، حضر إلى مصر عددًا من المهندسين الانجليز، ولكن بعد البحث والتدقيق في أهدافهم تبين أنهم يسعون لإقامة مستعمرة تجارية لليهود في منطقة الطور جنوب سيناء؛ فما كان من "محمد علي" إلا أن منع بيعهم أي أراضي مصرية

كما كان للمليونير اليهودي "بول فريدمان" محاولة عام 1890م لاستيطان منطقة "مدين" بالقرب من خليج العقبة، وكان فريدمان قد نشر كتابًا بعنوان "أرض مدين" قال فيه؛ إن هناك إمكانية حقيقية لاستعمار فلسطين وسيناء، وطرح فكرة حفر قناة تربط بين حيفا والبحر الأحمر عن طريق العقبة، لضرب وتحطيم أهمية قناة السويس كممر دولي، وبالتالي نزع إحدى أهم مميزات مصر الحيوية

ولتجسيد الأفكار التي طرحت سابقًا، لم يدخر "ثيودور هرتزل" جهدًا، فقام بجمعها في كتابه "دولة اليهود" الذي نشره عام 1902م، وشكلت هجرة اللاجئين اليهود المضطهدين في أوروبا الشرقية وروسيا، والمتدفقين على بريطانيا مشكلة اجتماعية واقتصادية كبيرة لبريطانيا، في وقت لم يكن باستطاعة الحكومة البريطانية صدهم ومنعهم من دخول أراضيها بسبب السياسة الليبرالية التي كانت تعتبرها من تقاليدها الإمبراطورية. فما كان من هرتزل إلى أن استغل الفرصة، وقدم للحكومة البريطانية التي كانت تعاني من مأزق حقيقي جراء تلك الهجرة عرضًا في يونيو عام 1902م للدخول في مفاوضات من أجل الحصول على أرض يتجمع فيها اليهود المضطهدين

وبالتالي ستتحول هجرة هؤلاء اليهود إلى وطنهم الجديد، كما سيتم ترحيل اللاجئين اليهود الذين دخلوا بريطانيا أيضًا إلى الوطن الجديد، وقد طالب هرتزل بأن تكون قبرص هي الوطن المقترح؛ إلا أن الحكومة البريطانية رفضت ذلك، لأهمية قبرص الاستراتيجية للإمبراطورية البريطانية، فقام هرتزل بتقديم عرض آخر لاستيطان سيناء

توافق عرض هرتزل مع توجهات وزير المستعمرات البريطاني "جوزيف تشمبرلن" المعروف بنزعته الاستعمارية، وميوله المعادية لليهود؛ حيث كان يرغب في التخلص من اليهود القادمين إلى بريطانيا والاستفادة منهم في الخارج لخدمة المصالح البريطانية؛ إلا إن سيناء لم تكن من اختصاصه، بل كانت من اختصاص المعتمد البريطاني في مصر "اللورد كرومر" الذي تبنى المشروع

وبناءً على اتفاق بين "اللورد كرومر" و"هرتزل"، أُرسلت بعثة يهودية إلى سيناء لدراسة إمكانيات إقامة وطن قومي لليهود فيها؛ وطلبت البعثة من السلطات البريطانية تأجير ساحل شمال سيناء لإقامة مستوطنات يهودية فيه، وبعد ذلك بعام التقى هرتزل والمليونير اليهودي روتشيلد حول مشروع المستعمرات اليهودية وعرض مخططاته عليه، وفي 25 مارس عام 1903 طلب هرتزل إجراءات الترتيبات اللازمة للتوقيع على عقد استئجار سيناء والعريش بحيث تكون مدة الامتياز 99 سنة ومنح الحركة الصهيونية الضمانات والحقوق الاستعمارية الممكنة، ولكن رأت البعثة بعد ذلك أن إمكانيات نجاح الاستيطان في سيناء ضعيفة نظرًا لشح مواردها المائية، ومن المواد الخام، وأن حل مشكلة المياه يمكن من خلال جلب مياه نهر النيل إليها عبر قناة تمر من تحت قناة السويس، وهو ما رفضته الحكومة المصرية آنذاك، مما مهد الطريق أمام اليهود للحصول على وعد بلفور عام 1917م لاستيطان فلسطين

وفى عام 1918م أعلن "بن جوريون" - رئيس وزراء إسرائيل فيما بعد - ضرورة ضم العريش إلى الوطن القومي اليهودي، وفى المؤتمر الصهيوني الخامس الذي عقد عام 1952م دعا "دافيد تريتش" - أحد الأعضاء البارزين في هذا المؤتمر - إلى إنشاء فلسطين الكبرى التي تضم في رأيه فلسطين وسيناء وقبرص، وقام بعدها بنشاط واسع لنشر دعوته بين يهود العالم

وعلى الرغم من مرور مئات السنوات على المطامع الصهيونية في سيناء وإجهاضها واحدًا تلو الآخر، إلا أن تلك المطامع والمخططات مستمرة حتى الآن، وهو ما ظهر جليًا خلال التطورات التي يشهدها الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية بعد السابع من أكتوبر 2023، حيث طفت على السطح مرة أخرى المخططات الإسرائيلية الرامية لتصفية القضية عبر التهجير القسري للفلسطينيين إلى سيناء وتصريح عدد من القادة الإسرائيليين عن ذلك بشكل مباشر، من خلال شن عدوان غاشم على القطاع وفرض الحصار الكامل عليه، وذلك بهدف تحويل القطاع إلى مكان غير قابل للحياة، وهو ما تسعى إسرائيل إلى تحقيقه عبر عمليات التدمير الواسعة التي طالت كافة البنى التحتية والقطاع الصحي ومحطات الكهرباء والمنازل، وتهجير أهالي غزة من شمال ووسط القطاع إلى الجنوب، وهو الخطر الذي رصدته مصر منذ اللحظة الأولى وحذرت منه واتخذت موقفًا صارمًا وصلبًا وواضحًا تجاهه، وهو ما أدى إلى خلق رأي عام دولي مؤيد للموقف المصري وفي مقدمته الإدارة الأمريكية، ورفض التهجير القسري للفلسطينيين بشكل واضح.

من السلاح إلى السلام

تضافرت عوامل عدة على مدار القرون الماضية لتخلق واقع موصوم بمحدودية وقصر الرؤية الاستراتيجية الهادفة لتعمير وتنمية سيناء، فلم تكن شبه الجزيرة في نظر حكام الدولة المصرية على مدار تاريخيها الطويل سوي منطقة تخوم تفصلها عن جيرانها بدول الشام والعراق والحجاز، كما كانت خط دفاع متقدم ضد الهجمات التاريخية التي حلت على مصر من جهة الشرق، فيما اقتصر أغلب الاستخدام الاقتصادي لتلك المساحة الشاسعة التابعة للدولة المصرية على الأعمال المنجمية وتسير القوافل التجارية، فضلا عن تشغيل أنشطة هامشية تدر عوائد محدودة على أهالي شبه الجزيرة من البدو كالرعي والصيد.

تسبب الإهمال المتواصل لشبه جزيرة سيناء خاصة خلال العصر الحديث في تحفيز عدد من القوى الكبرى لمحاولة تمديد سيطرتها على هذا الجزء من أرض مصر، حيث حاول البعض أن يتخذها كرأس حرب للهجوم على العمق المصري بدلتا النيل ووادیه، ومنهم مثالا القوات التركية-الألمانية التي اجتاحت شبه الجزيرة مطلع عام 1915 أثناء حربها مع المملكة المتحدة، فيما سعت أطراف أخرى بنهاية القرن التاسع عشر وفي مطلع القرن العشرين لاقتراحها كمقر استيطاني دائم، يمهد لإنشاء دولة يهودية بالشرق الأوسط، وهو ما رفضته الحكومة المصرية والسلطات البريطانية على حد سواء، لتبقى سيناء حاضرة في الذهن الاستيطاني الصهيوني، على اعتبار أنها جزء رئيسي جغرافيا ودينيا من حدود دولة إسرائيل الكبرى المزعومة.

أدى هذا الفكر العدائي في اشعال مجموعة من الصراعات المسلحة بتلك البقعة الجغرافية خلال ربع قرن من الزمان، حيث سعت الدولة الصهيونية مع كل حرب وكل توتر عسكري إلى الفوز بجملة من المكاسب، التي كان بينها أهداف سياسية وأخرى أمنية واستيطانية علاوة على الأهداف الأيدولوجية، ولم تنته دولة إسرائيل ممن تأجيج شرارات التوتر التي ترددت بين الحين والآخر، إلا بفرض مصر للحل السلمي القائم على توازن القوى العسكرية والدبلوماسية في المنطقة، والمُدعم بالحقوق القانونية للدولة المصرية في سيادتها على كامل حدود سيناء

صدامات متتابعة

دخلت الدولة المصرية ضد إسرائيل خلال الفترة الممتدة بين 1948 و1973 في خمسة حروب متقاربة زمنيا، وعلى الرغم من خصوصية الظروف والأحداث التي اندلعت بسببها كل حرب من الحروب الخمسة، إلا أن جميعها اندرجت تحت عنوان الصراع العربي الإسرائيلي، الذي نشئ بالأساس كرد فعل لحالة الظلم التاريخي الذي عايشها الفلسطينيون خاصة والعرب عامة من جراء منح الاراض العربية لدخلاء أجانب في مقابل طرد وتهميش أصحاب الأرض الحقيقيين، فضلا عن رغبة إسرائيل ذاتها في إضعاف القوى الإقليمية المناوئة لها وعلى رأسها مصر

وكما تباينت الظروف المسببة لتلك الصراعات، تنوعت أيضا النتائج التي خلفها كل صراع، فهناك هزائم محققة عانتها مصر، وهناك حالات لم تتسم بحسم استراتيجي واضح، فيما جاء اخر اشتباك مسلح وهو المتمثل في ملحمة السادس من أكتوبر 1973 ليطوي صفحة الصراعات العسكرية بين الطرفين بنصر مصري جلي شهد له جميع الخبراء الدوليين بالدقة والبراعة، وتورد الفقرات التالية نبذات حول تاريخ تلك الصدامات المتتابعة

1 - حرب فلسطين عام 1948

كانت مصر من أوائل الدول العربية المتفاعلة من مسألة هجرة اليهود الاستيطانية إلى فلسطين والتي اشتدت بشكل ملحوظ خلال العقدين الثالث والرابع من القرن العشرين، خاصة بعد إطلاق وعد بلفور 1917، لذلك انخرطت الدولة المصرية في العديد من المجهودات السياسية للمناداة بضمان حق الفلسطينيين في أرضهم، والتركيز على ضرورة إيجاد حل سلمي للموقف الاستيطاني على الأراضي الفلسطينية تجنبا لحدوث أية صراعات إقليمية

تسبب القرار الجائر لتقسيم فلسطين والمعروف برقم 181 لعام 1947 في خلق حالة استنفار عربية ضد المخططات الاستعمارية التي هيئت جميع الظروف أمام هجرة اليهود غير المشروطة، وسهلت لهم عمليات اغتصاب الأرض العربية، ولقد كانت مصر في طليعة الدول العربية التي أيدت قرار الجامعة العربية الصادر في شهر أكتوبر 1947 بهدف دعم الفلسطينيين في محنتهم. وكان إدراك صانع القرار المصري لخطورة الموقف على سيناء المصرية، من العوامل المحفزة للانخراط المصري في أية أنشطة سلمية أو حربية محتملة، حيث أشارت التقديرات في حينها إلى اعتزام الصهاينة الاستيلاء على شبه جزيرة سيناء بعد انتهائهم من ابتلاع فلسطين، مدعين في ذلك الصدد أحقيتهم الدينية في أرضها التي كلم الله عليها سيدنا موسى.

أثبتت القوات المصرية جدارتها القتالية في حرب فلسطين التي اندلعت منتصف عام 1948، على الرغم من الخلل الواضح من ناحية التسليح والتدريب بينها وبين القوات العربية من جهة، وبين القوات الإسرائيلية والمرتزقة المتعاملين معها من جهة أخرى، لكن الخديعة الاستراتيجية التي أقدمت عليها بريطانيا كانت سببا مباشرا في هزيمة العرب، حيث حرصت تلك الأولى على تثبيط نشاط القوات العربية ومن بينها الجيش المصري عن طريق الهدنة، في حين دفعت إسرائيل لتعزيز مواقعها وإمكاناتها القتالية

2 - حرب السويس عام 1956

سعت إسرائيل لأن تستفيد من الوضع السياسي المأزم بين مصر والغرب، على أثر إعلان الدولة المصرية تأميمها لقناة السويس كرد مباشر على رفض الولايات المتحدة وبريطانيا والبنك الدولي تأميم قناة السويس، لذلك شاركت بريطانيا وفرنسا في عمليتهما العسكرية لاستعادة إدارة قناة السويس وإسقاط الزعيم جمال عبد الناصر، ولقد كان هدف إسرائيل من تلك المشاركة هو السيطرة على كل سيناء وفتح خليج العقبة أمام ملاحتها البحرية

نسقت الدول الثلاث هجوم شامل على مصر أستمر لمدة تسعة أيام من 29 أكتوبر وحتى 7 نوفمبر 1956 على شبه جزيرة سيناء ومدينة بورسعيد ومجرى قناة السويس، واستخدمت في هذا الهجوم قوات برية مكونة من 38 لواء مدعمين 750 دبابة و2,500 مدفع، فضلا عن 220 سفينة حربية بينها حاملات طائرات وطرادات ومدمرات وغواصات، وأكثر من مائة طائرة حربية 70% منها موزعة ما بين مقاتلات وقاذفات

كانت أولى خطوات الهجوم المخططة هي اندفاع القوات الإسرائيلية داخل سيناء لحصار الجيش المصري وتحييده قبل بدء الهجمة البريطانية-الفرنسية، لكن الهجوم الإسرائيلي جاء ضعيفا أمام صمود القوات المصرية المرابضة داخل سيناء، وهو ما ساهم بشكل جزئي في إعاقة أهداف العدوان الثلاثي على مصر، لتغادر القوات البريطانية والفرنسية مصر على اثر ذلك في 22 ديسمبر 1956 بدون تحقيق أية مكاسب، لكن القوات الإسرائيلية سعت إلى المماطلة في مغادرة المواقع التي احتلتها من قبل في سيناء، إلا أن الضغوط الدولية اضطرتها لأن تعود إلى حدودها في 16 مارس 1957 أي بعد خمسة أشهر من اندلاع حرب السويس

3 - حرب الأيام الستة عام 1967

كانت احتمالات هزيمة مصر في حرب جديدة بعد العدوان الثلاثي على يد اسرائيل ممكنة، حيث عانى الجيش المصري خلال الستينيات من وجود عيوب إدارية ولوجستية خطيرة أضعفت من كفاءته القتالية، ومنها مثلا وليس حصرا عدم وجود خطط مستمرة لتطوير التسليح، ومحدودية الاهتمام بتدريب الأفراد، بالإضافة إلى نقل قادة الوحدات بشكل سريع وغير مرتب، والاعتماد على أهل الثقة والولاء في المناصب الحساسة بالمؤسسة العسكرية عوضا عن العناصر المتمتعة بالكفاءة العملياتية والخبرة العلمية

على جانب آخر كانت إسرائيل تراقب الوضع على الساحة المصرية وعلى بقية ساحات المواجهة العربية في سوريا والأردن والعراق، ولقد تحينت الفرصة وقامت بتدريب قواتها على سيناريوهات محددة لشن هجمة كبرى على الدول العربية المحيطة خاصة مصر، حيث أوضح عدد من المراجع الأجنبية في هذا الصدد بأن سلاح الجو الإسرائيلي كان متهيئا لضرب المطارات العسكرية المصرية والعربية وذلك لتحطيم الغطاء الجوي الحامي للقوات العربية

العامليين السابقين يفسران الانهيار السريع للجبهة العربية عامة والمصرية خاصة، وهو ما أدى في النهاية إلى تحقيق إسرائيل لنصر خاطف وكاسح لم يكن قادتها يتوقعونه، حيث أنسحب الجيش المصري بشكل عشوائي من سيناء وسقط الآلاف من الجنود المصريين بين قتلى وجرحى وأسرى ومفقودين، فيما تم تحييد القدرة الجوية المصرية بشكل شبه كامل، وفقدت سوريا والأردن والعراق العشرات من طائراتها المقاتلة

أدت الحرب لسقوط سيناء بالكامل في يد الجيش الإسرائيلي علاوة على قطاع غزة والجولان السوري، كما استغلت القوات الإسرائيلية فرصة وقوف الجيش الأردني وحيدا لتقتحم الضفة الغربية والقدس الشرقية، من هذا المنطلق ظنت إسرائيل أنها حققت واحدة من أكبر الخطوات في تاريخها، وان العرب عامة ومصر خاصة لن تقوم لهم قائمة، كما أن الخطوات التالية من خطة تشكيل الدولة العبرية الكبرى المزعومة ستكون أيسر في ظل الفشل الاستراتيجي للقوى الإقليمية المحيطة.

4 - حرب الاستنزاف 1967-1973

رفضت مصر بشكل قاطع قبول الهزيمة وضياع الأرض، وذلك على الرغم من تضرر قدراتها الهجومية التي ستمكنها من استعادة ما تم سبله في الخامس من يونيو 1967، لذلك بدأت في الأول من يوليو من ذات العام في شن حرب استنزاف لقدرات العدو العسكرية والمادية والمعنوية والبشرية، بالتوازي مع ذلك نفذت خطط متكاملة لإعادة بناء وتهيئة قدرات القوات المسلحة التي سيأتي يوم عليها لتعبر إلى سيناء وتطرد العدو المحتل من ترابها

قسم عدد من المؤرخين العسكريين تلك الحرب إلى مرحلتين أساسيتين، أولهما مرحلة الاستفاقة من صدمة الهزيمة "يونيو -1967 أغسطس 1968" والتي تميزت بتنفيذ عمليات عسكرية خاصة خلف خطوط العدو لرفع الروح المعنوية لدى الجيش والشعب، مع تنفيذ العديد من أعمال التجهيز الهندسي للضفة الغربية للقناة حيث يتمترس الجنود المصريون، تلتها مرحلة التحضير لاستعادة الأرض "أغسطس 1968- أكتوبر 1973" والتي تمكنت القوات المسلحة خلالها من بناء وتجهيز حائط الصواريخ وزيادة تدريب القوات وإعداد خطط وتجهيزات العبور إلى الضفة الشرقية للقناة استعدادا ليوم الحسم المرتقب.

5 - ملحمة أكتوبر 1973

نجت الدولة المصرية في تقدير إمكاناتها مقابل امكانات العدو الإسرائيلي، فالجيش المصري بعد عام 1967 كان قد خسر الكثير من عتاده المتقدم، وكان من الصعب عليه ان يستعيض عن هذه الخسائر بأسلحة جديدة، نظرا لتشدد الجانب السوفيتي في منح مصر التكنولوجيا العسكرية المتطورة، في المقابل من ذلك كانت إسرائيل تحصل على كل ما هو حديث في ترسانات الغرب خاصة الترسانة الأمريكية، لكن هذا العائق اللوجيستي وغيره من عديد العوائق لم تقف حائل أمام ابتكارية المخطط المصري، لذلك استعاضت مصر عن التفوق النوعي للسلاح بعنصر المفاجئة، كما تم توظيف الدبلوماسية بشكل بارع للترويج لقضية مصر والعرب وأحقيتهم في الأرض المسلوبة.

عانت إسرائيل قبل 6 أكتوبر 1973 من ارتباك حساباتها بشكل كامل، فعلى الرغم من رؤية أجهزة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية لكافة الاستعدادات التي جرى تجهيزها تحضيرا ليوم الحرب، لم تتمكن

تلك الأخيرة من تحديد موعد أكيد لاندلاع المواجهة العسكرية المرتقبة، ولقد ارجع الإسرائيليون فشلهم هذا لعدد من العوامل منها البساطة غير المتوقعة وعدم التعقد في خطة الهجوم المصرية، وعدم تحريك مصر لقوات كثيرة من مواقعها قبيل الحرب وهو ما أوحى بالسكون الاستراتيجي، فضلا عن التكتم على موعد الحرب الحقيقي وتمويه النشاطات السابقة عليه، فبدت وكأنها استعداد لمناورة روتينية كبرى وليس هجوما عسكريا

أضافت مصر إلى خطة الخداع الاستراتيجي عددا من الجوانب المدنية التي أوهمت الجانب الإسرائيلي بأن الجبهة الداخلية المصرية غير مستعدة لأي عمل عسكري، فالقيادة السياسة تعمدت تصوير نفسها لدى الغرب على أنها عاجزة عن إدارة الأمور داخل الدولة، وصدرت أيضا صورة مغلوطة مفادها أن هناك حالة احتجاج اجتماعي كبيرة على مجمل الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يدفع السلطات المصرية لتقديم مسألة حل مشكلات الداخل على الانخراط في أية توترات عسكرية خارجية، لتتهيأ بذلك كل الأجواء أمام خطوة العبور

وما أن أتي يوم السادس من أكتوبر حتى أدركت إسرائيل حجم المأزق غير المتوقع الذي سقطت فيه، فلقد أطبق الجيش المصري عليها بطول خط المواجهة بشبه جزيرة سيناء، وآزرته الجيوش العربية من سوريا والعراق على جبهة الجولان، ولم يهدأ وطيس الحرب إلا بإجبار إسرائيل على التهدئة يوم 28 أكتوبر وذلك بعد أن حداها الأمل في تغير الموقف على الأرض، مستعينة على ذلك بوصول الدعم العسكري الأمريكي، وذلك على الرغم من صدور قرار مجلس الأمن رقم 338 القاضي بوقف إطلاق النار قبل ذلك بستة أيام

التفاوض خيار استراتيجي

بعد أن وُفقِت مصر في كسر حالة الجمود الاستراتيجي وأثبتت قدرتها على تغير الموقف بقوة السلاح، ارتأت الدوائر العليا بالدولة المصرية الفرصة في الانخراط بجهد سياسي دبلوماسي سلمي هدفه استعادة كل شبر من الأرض العربية المحتلة، مع فتح الأفاق أمام حالة سلام دائمة تجنب المنطقة ويلات الحروب، التي لن تهدئ شراراتها مستقبلا تبعا لرغبة إسرائيل الدائمة في التوسع الجغرافي على حساب جيرانها العرب

لذلك دشنت مصر في أثناء اندلاع العمليات العسكرية على أرض سيناء مباحثات دولية بناءة مع القوتين الدوليتين الكبريين المتمثلتين في الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بهدف حلحلة الموقف المشتعل بالشرق الأوسط ومعالجته من جذوره، وهو ما رحبت به القوتان العظمتان، ويمكن تقسيم فترة المفاوضات والاتفاقات التي تلت حرب أكتوبر إلى مرحلتين رئيسين متكاملتين، حيث ساعد توالي المرحلتين في الوصول إلى توقيع معاهدة السلام التاريخية بين مصر وإسرائيل، لتطوى بذلك صفحة صراع من أطول وأشرس صراعات العالم المعاصر

1 - مرحلة الاتفاقات المحددة

حفزت القوى الدولية كلا من مصر وإسرائيل على بداية المفاوضات لتهدئة الوضع الحربي القادم، لذلك عقد الطرفين المتحاربين مفاوضات الكيلو 101 الأولى بتاريخ 28 أكتوبر 1973، وعلى الرغم من عدم ناجح تلك التجربة التفاوضية إلا أنها كانت بمثابة الباعث لخوض تجارب أخرى، خاصة بعد إلزام القوى الدولية لإسرائيل بقرار مجلس الأمن رقم 338، وإظهار مصر لحسن نواياها تجاه فكرة التفاوض

السلمي، هذا ما دفع بالأمريكيين وأيضا السوفييت للتوسط بين الطرفين بشكل فعال، لتُطلق على أثر ذلك مجموعة من المبادرات والاتفاقات المؤقتة والمحدودة ومنها مثلا

- **أ -** عقد مؤتمر 21 ديسمبر 1973 بجينيف وبمشاركة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة والأمم المتحدة ومصر والأردن وإسرائيل، لإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي بما يترجم قرار مجلس الأمن رقم 338.
- **ب -** توقيع الاتفاقية الأولى لفك الاشتباك بين مصر وإسرائيل بتاريخ 18 يناير 1974، والتي نصت على تثبيت الموقف العسكري وفق بنود متوافق عليها، وجاءت الاتفاقية في صيغة مؤقتة لحين التوصل لسلام نهائي عادل ودائم.
- **ت -** توقيع الاتفاقية الثانية لفك الاشتباك بين مصر وإسرائيل بتاريخ الأول من سبتمبر 1975، لتكون بديلا للاتفاقية الأول التي انتهى أجلها.

2 - من التفاوض إلى معاهدة السلام

ساعدت الاتفاقات السابق توقيعها وأيضا الجهد الديبلوماسي الذي تم بذله من مختلف الأطراف خلال الأعوام التي تلت الحرب وحتى عام 1977 إلى تهيئة الأجواء للبدء في مفاوضات جادة لتوقيع اتفاقية سلام تعيد سيناء إلى الجعبة المصرية مع تعهد الطرفين المتحاربين بعدم استعادة مظاهر الحرب مستقبلا، ولقد كان وصول الرئيس الأمريكي كارتر إلى سدة الحكم مطلع عام 1977 باعث على فتح الأفاق للوصول لهذا الطموح، حيث زاره الرئيس السادات في أبريل وتوافق الرئيسان على مبدأ انسحاب إسرائيل الكامل من شبه جزيرة سيناء والتوصل لاتفاقية سلام برعاية الولايات المتحدة، فضلا عن الاعتبار لضرورة حل القضية الفلسطينية التي هي جوهر وأصل الصراع في الشرق الأوسط

كما أظهر الرئيس السادات مرونة كبيرة نحو السلام حينما زار القدس بتاريخ 19 نوفمبر 1977، وذلك لكسر الحاجز الذي صنعه السياسيون المتشددون في إسرائيل ضد دعوات السلام التي نادت بها مصر وأيدتها الولايات المتحدة، ولم تقف مجهودات مصر عند ذلك الحد حيث نظمت مؤتمر مينا هوس في ديسمبر من ذات العام لوضع أطر التفاوض على مرحلة السلام فضلا عن إتاحة فرصة التفاوض المباشر بين الأطراف العربية وإسرائيل.

شهد سبتمبر من العام التالي 1978 عقد مباحثات دبلوماسية جادة بمنتجع كامب ديفيد الأمريكي، قدم الوفد المصري خلالها وثيقة لتدشين تسوية سلمية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط، واعتبرت الأطراف المشاركة والراعية للمفاوضات تلك الوثيقة أساسا لعملية التفاوض الجارية، لتنتج عن مفاوضات كامب ديفيد التي وصفت في حينها بالمكثفة والصعبة اتفاقيتين أولهما بعنوان إطار السلام في الشرق الأوسط، وثانيهما بعنوان إطار الاتفاق لمعاهدة سلام بين مصر وإسرائيل

ولم تمض بضعة أشهر حتى أنجزت مصر مفاوضات أكثر دقة وصلت من خلالها لخطوة توقيع معاهدة السلام بتاريخ 26 مارس 1979، لتنسحب إسرائيل بمقتضاها في 25 مايو 1979 عن المنطقة الواقعة في نطاق خط العريش رأس محمد كمرحلة أولى، واستتبعتها بمرحلتين أخرتين في 25 يناير 1980 و25 أبريل 1982 للرحيل عن باقي أرض سيناء حتى خط الحدود الدولية، لكن صانع القرار الإسرائيلي –وكعادته- أراد أن يضع العراقيل أمام إتمام الانسحاب الكامل، وهو ما دفع مصر للدخول في معركة ديبلوماسية وقانونية جديدة كانت سببا في إرجاع كامل التراب السينائي.

طابا الخطورة الأخيرة

نصت الفقرة الأولى من المادة الثامنة بمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية على انسحاب الجانب الإسرائيلي من كامل سيناء خلال ثلاث سنوات بحد أقصى من تاريخ توقيع المعاهدة، لكن إسرائيل تذرعت في عام 1982 بعدم إمكانية تنفيذ الانسحاب الكامل نتيجة لوجود خلافات حول عدد من العلامات الحدودية الواقعة على الشريط الفاصل بين البلدين، هذا ما دعا مصر إلى البدء في جهد ديبلوماسي تفاوضي بين العامين 1982-1986، ولقد تمحورت المفاوضات بين الطرفين حول المواقع الجغرافية لثلاث عشرة علامة حدودية دولية وهي المرمزة بالأرقام 7و 14 و 15 و17 و27 و 46 و 51 و 52 و56 و85 و 86 و 87 و 88 فضلا عن العلامة 91 المفقودة التي كان تحديد موقعها الجغرافي يمثل تحديدا للدولة التي ستتبع لها مدينة طابا.

كان الجانب الإسرائيلي قد بيت سوء النية الواضحة في صدد المفاوضات، حيث تعمد المماطلة وتعطيل المسار الديبلوماسي بشتى الوسائل، وبالتوازي مع ذلك قام باتخاذ مجموعة من الإجراءات الهادفة لتغير الشكل الطبوغرافي للشريط الحدودي، عن طريق زحزحة وتحريك علامات حدودية دولية من مواقعها الأصلية واستبدال وإزالة علامات أخرى، فضلا عن بناء منشآت ومد بنى تحتية لم تكن موجودة من قبل بهدف طمس المعلومات الواردة بالوثائق التاريخية التي ميزت خط الحدود بين مصر وفلسطين العثمانية، وكان هدف إسرائيل النهائي من كل ذلك هو فرض الأمر الواقع الذي قد تقبله مصر للحفاظ على حالة السلام

طرحت فكرة التحكيم الدولي بين الطرفين في مطلع عام 1986 وذلك مع تعثر المفاوضات الديبلوماسية بشكل تام، وفشل إسرائيل في إقناع مصر بالتخلي عن طابا التي كانت لها من ميزات لوجستية وعسكرية استراتيجية من وجهة النظر الإسرائيلية، ولم يكن قرار الذهاب للتحكيم سهلا على إسرائيل حيث عانى الوسط السياسي الإسرائيلي من حالة شد وجذب حول قبول الفكرة، وذلك لخشية بعض الساسة الإسرائيليين من فتح الأبواب أمام أطراف أخرى للمطالبة بالتحكيم في شأن مناطق عربية تسيطر عليها إسرائيل دون وجه حق مثل الضفة الغربية

بدأت التحكيم الدولي في مايو 1987، وشهدت فعاليات جلساته سجالات واسعة من أجل إثبات الحقائق من خلال عرض الوثائق التاريخية وسماع شهادات الشهود فضلا معاينة موقع العلامات الحدودية على الطبيعة ولقد جاء حكم هيئة التحكيم في صالح مصر إلى حد بعيد، حيث أيدت هيئة التحكيم المواقع التي حددتها مصر بشأن العلامات 7 و17 و27 و51 و52، بالإضافة إلى العلامات 85 و86 و87 و88، في حين أيدت هيئة التحكيم المواقع التي حددتها إسرائيل بشأن العلامات 14 و15 و46 و56.

وكان أعظم نصر في وقائع تلك الجلسات لصالح الدولة المصرية حينما أيدت هيئة التحكيم الموقع الذي حددته مصر للعلامة 91 المفقودة، ليؤكد ذلك على مصرية طابا التي حاول الجانب الإسرائيلي سلبها بغير وجه حق، ليرتفع العلم المصري خفاقا فوق سماء مدينة طابا في 19 مارس 1989.

تاريخ مشرف لبدو سيناء

لعب بدو سيناء دورًا رائدًا ممتدًا على مدار التاريخ لحماية أمن مصر القومي بوصفهم جزءًا أصيلًا لا يتجزأ من المجتمع المصري، واصطفافهم بجانب الدولة المصرية وأجهزتها لصد الأخطار القادمة من البوابة الشرقية، وهي الأدوار التي امتدت حتى اللحظة الراهنة ويمكن استعراض أبرزها على النحو التالي:

1 - منظمة سيناء العربية

بعد نكسة يونيو 1967 مباشرة، أسست المخابرات الحربية منظمة سيناء العربية للنضال ضد الاحتلال الإسرائيلي، وكان عدد أعضاء المنظمة 770 شخصًا، 13 منهم من رجال المخابرات الحربية، والبقية من المدنيين المناضلين من عدة محافظات، وكان لسيناء نصيب الأسد من البسالة والنضال، حيث بلغ عدد المناضلين السيناويين داخل المنظمة 688 فدائيًا

كانت تدار أعمال المنظمة داخل سيناء من خلال ثلاثة مراكز قيادة في بورسعيد والإسماعيلية والسويس، ولدى كل مركز قائمة بعناصر بدوية تنقل المعلومات من سيناء، وتنفذ توجيهات القيادة بإتمام ضربات خاطفة داخل عمق سيناء. وقد كان أهل سيناء أفضل من يقوم بهذه المهمة بأنفسهم أو من خلال مساعدة وإرشاد ضباط الجيش المصري داخل صحراء سيناء، نظرًا لمعرفتهم الدقيقة بجغرافية المكان وقدرتهم على التحرك والتخفي. ولذلك أطلق عليهم وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق موشيه ديان لقب "الأشباح" وكانوا مطلوبين للمحاكمة داخل إسرائيل

2 - مؤتمر الحسنة 1968

في عام 1968 حاول الإسرائيليون تحريض أهالي سيناء على الاستقلال عن مصر، والإعلان عن دولة سيناء وحشدت إسرائيل في سبيل ذلك كل طاقاتها لتحقيق حلمها في نزع سيناء من مصريتها وعروبتها، وسعيا وراء الهدف التقت جولدا مائير وزيرة الخارجية وموشيه ديان وزير الدفاع في إسرائيل آنذاك، عددًا من مشايخ سيناء وأغدقوا عليهم بالهدايا والأموال لإقناعهم بفكرة تحويلها إلى دولة مستقلة، وعلمت الأجهزة المصرية بتفاصيل المخطط الإسرائيلي وقامت بالتنسيق سرًا مع المشايخ بمجاراة الاحتلال الإسرائيلي في طلبه

وبعد شهور من التجهيز أعدت إسرائيل عدتها لإعلان سيناء دولة منفصلة، واختارت يوم 31 أكتوبر 1968 ليكون يوم الإعلان عن ذلك في مؤتمر موسع بمنطقة الحسنة بحضور موشيه ديان ومختلف وسائل الإعلام والصحف العالمية، وقررت القبائل السيناوية تفويض الشيخ سالم الهرش من قبيلة البياضية للحديث بالنيابة عنهم في المؤتمر

وبينما الجميع في انتظار إعلان ممثل القبائل عن استقلال سيناء عن الدولة المصرية، قال الشيخ سالم الهرش، "أؤكد لكم أن سيناء مصرية وستظل بنت مصرية 100% ولا يملك الحديث فيها إلا الزعيم جمال عبد الناصر"، وأضاف " "إن سيناء مصرية وقطعة من مصر ولا نرضى بديلا عن مصر وما أنتم إلا احتلال ونرفض التدويل وأمر سيناء في يد مصر، سيناء مصرية مائة في المائة ولا نملك فيها شبرا واحداً يمكننا التفريط فيه". وفي ضوء الصدمة غادر وزير الدفاع الإسرائيلي وقيادات جيشه المؤتمر على الفور، وقامت المخابرات المصرية بتهريب الشيخ سالم وأسرته إلى الأردن بشكل مؤقت، وعاد بعد أشهر قليلة إلى القاهرة والتقى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وعاد إلى سيناء بعد حرب أكتوبر 1973.

3 - جمع المعلومات ودعم العمليات الفدائية

لم تكن لدينا أقمار صناعية، لكن كانت لدينا هذه الأعين الثاقبة والصادقة من أبناء سيناء، لقد جعلوا المواقع الإسرائيلية كتابًا مفتوحًا أمام القوات المسلحة، فلولا أبناء سيناء ما كانت حرب أكتوبر وما تحررت سيناء". هكذا صرح اللواء فؤاد نصار مدير المخابرات الحربية، في ذلك الوقت، أمام الرئيس الراحل محمد أنور السادات والقيادات العسكرية، عقب انتصار أكتوبر المجيد

خلال حرب الاستنزاف كانت إسرائيل متفوقة على مصر في الإمكانيات العسكرية والمعلوماتية من خلال المساندة الأمريكية لها. ولكن مصر تفوقت بولاء أهل سيناء ودفاعهم عن تراب الوطن ورغبتهم في تحرير الأرض، حيث حاول الإسرائيليون شراءهم وإغراءهم بالكثير من الود والجهد والمال، ولكن الاختيار السيناوي كان واضحًا منذ البداية، ومن ثم امتلك الجيش المصري "رادارات "بشرية" خلف خطوط العدو تفوقت على الأقمار الصناعية الأمريكية، وهو ما أكده أيضًا المشير أحمد إسماعيل وزير الدفاع الأسبق، حيث صرح بأن أسباب نصر أكتوبر هي: "القيادة، القوات المسلحة، المخابرات الحربية، البدو أبناء سيناء الداعمون لنصر أكتوبر فهم المنظار الحقيقي للقوات المسلحة داخل وخلف خطوط العدو

وبالإضافة إلى قيام أبناء سيناء بدورهم في جمع المعلومات، كان بدو سيناء ذراع القوات المسلحة لتنفيذ المهام الفدائية الخاطفة، مثل زرع الألغام وتفجير الأهداف، ومساعدة رجال الجيش على القيام بعمليات خلف خطوط العدو، وهو ما يتضح بشكل جلي في مساعدة رجال المجموعة 39 قتال على تنفيذ عملياتها النوعية.

4 - محاربة الإرهاب

بعد ثورة 30 يونيو عام 2013 على حكم جماعة الإخوان الإرهابية، كانت سيناء المسرح الأساسي للموجة الإرهابية الأكبر والأعنف التي شهدتها مصر في تاريخها الحديث، حيث استهدفت الجماعات الإرهابية قوات الجيش والشرطة والمواطنين بهدف زعزعة استقرار تلك البقعة الغالية من أرض مصر، وكما جرت العادة استنفر بدو سيناء حسهم الوطني واتخذوا موقف المساند والداعم للدولة المصرية في حربها على الإرهاب، وتوحدت القبائل تحت مظلة واحدة وهي "اتحاد قبائل سيناء" في عام 2015، ويضم مشايخ وقيادات وشباب قرابة 30 قبيلة لتوحيد جهود مساعدة الدولة في حربها على الإرهاب، وساهم الاتحاد في نجاح العمليات العسكرية المتعددة التي نفذتها القوات المسلحة مثل عملية حق الشهيد والعملية الشاملة سيناء 2018 وغيرها، من خلال تقديم المعلومات النوعية عن أماكن اختباء الإرهابيين والمتعاونين معهم، ومساعدة القوات أثناء تحركها في الدروب الصحراوية والتضاريس الصعبة التي تتميز بها سيناء لمداهمة أوكار وتمركزات الجماعات المسلحة.

وخلال تلك المعركة الشرسة تعرض بدو سيناء للعديد من الأحداث الإرهابية التي طالت المواطنين أو رموز البدو، مثل قتل الشيخ سليمان أبو حراز الذي كان يعد من أكبر الرموز الدينية البدوية، وشن العديد من الهجمات المسلحة على قبيلتي الترابين والسواركة وغيرهم من القبائل المشاركة في الحرب على الإرهاب مما أسفر عن وقوع ضحايا منهم، وواقعة الهجوم على مسجد الروضة التي راح ضحيتها أكثر من 300 مواطن سيناوي، بجانب عمليات الاختطاف والقتل التي كانت تتم تجاه عدد من أبناء وشباب القبائل.

التنمية الشاملة.. بعد عقود من النسيان

على الرغم من أن سيناء تمتلك إمكانات ضخمة من حيث الموارد الطبيعية والجغرافية، إلا إنها واجهت تحديات كبيرة على مدى العقود العديدة الماضية، مما أثر على عمليات التنمية في المنطقة. ولعل أبرز هذه التحديات الحروب والاضطرابات الأمنية وموجات التطرف، التي أثرت سلبًا على استقرار وتنمية سيناء على مر التاريخ، وهو ما ألقى بظلاله على جودة البنية التحتية والخدمات الأساسية (مثل الصحة والتعليم والمياه والكهرباء) المقدمة للمواطنين، وبالتالي الخصائص السكانية للمواطنين.

إذ يقطن بها حوالي 567.1 ألف نسمة (450.5 ألف بشمال سيناء، و116.6 ألف بجنوب سيناء) وفقًا لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عام 2024، فلا تتعدى نسبة السكان بها 1% من إجمالي سكان الجمهورية، ووفقًا لتقديرات عام 2022، يبلغ متوسط حجم الأسرة بها حوالي 4.4 فرد، وهو يعتبر متوسط مرتفع نسبيًا بالمقارنة بالمتوسط العام لإجمالي الجمهورية والذي يقدر بـ 4.04 فرد

كذلك تتميز شبه جزيرة سيناء بارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية نسبيًا بالمقارنة بالمتوسط العام لإجمالي الجمهورية، فيقدر معدل الزيادة الطبيعية بجنوب سيناء بـ 20.6% وبمحافظة شمال سيناء بحوالي 15.5% في حين يبلغ المتوسط العام لمعدل الزيادة الطبيعية بـ 15.6%. ويتميز سكان منطقة سيناء بأن غالبيتهم بسن العمل، فحوالي 46% من السكان بالفئة العمرية 44-15 وفقًا لتعداد 2017، يليهم الفئة العمرية (14-55) والتي تقدر بحوالي 25% من إجمالي سكان المنطقة، وهو ما يؤكد على ضرورة توفير فرص عمل متنامية ومستدامة، تستوعب السكان الحاليين والزيادة المحتملة في أعداد السكان. خاصة ان معدلات البطالة بمحافظة جنوب سيناء تصل إلى 27.5% عام 2020، بينما تصل إلى 14.4% بمحافظة شمال سيناء وغالبيتها من الذكور

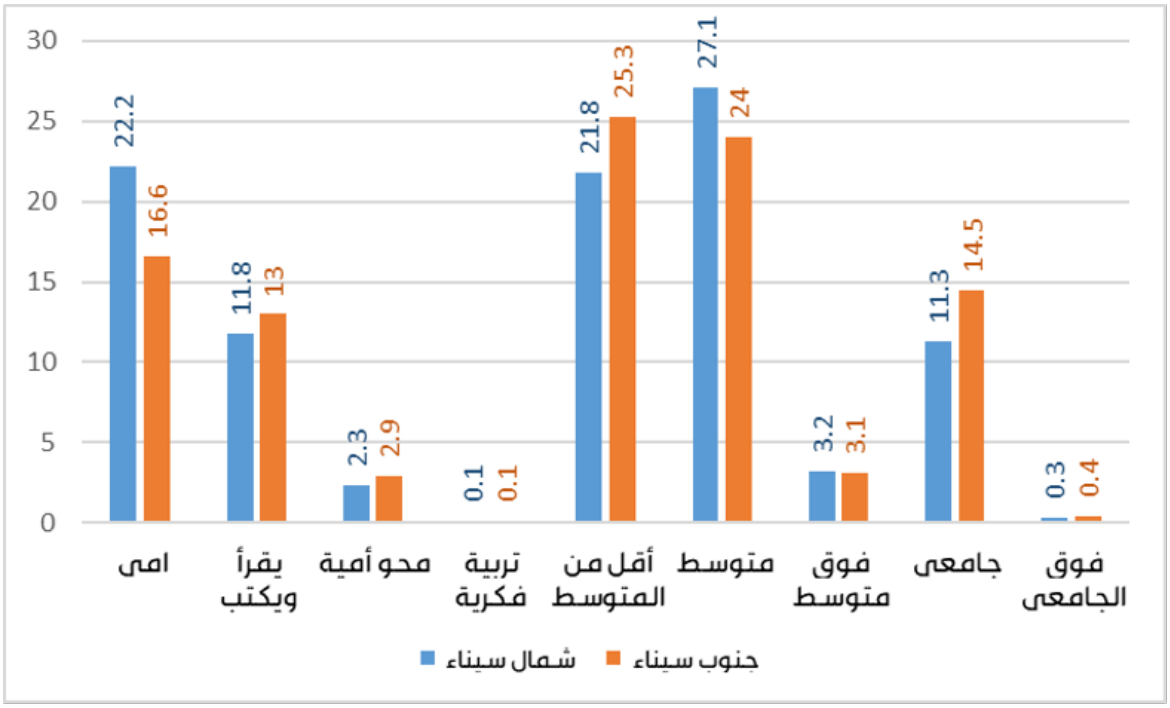

وكان أحد دلائل تراجع الخدمات الأساسية بمنطقة سيناء، انتشار معدلات الأمية بمحافظتي شمال وجنوب سيناء، حيث قاربت نسبة الأميين والمتعلمين تعليم أقل من المتوسط بالمحافظتين من 58% (أي قرابة ثلثي السكان) من إجمالي سكان المحافظتين وفقًا لأخر تعداد. لذا كان لابد من تطبيق خطة تنموية موسعة تعالج مواطن القصور التنموي التي باتت تنخر في قلب منطقة سيناء وخصائص سكانها

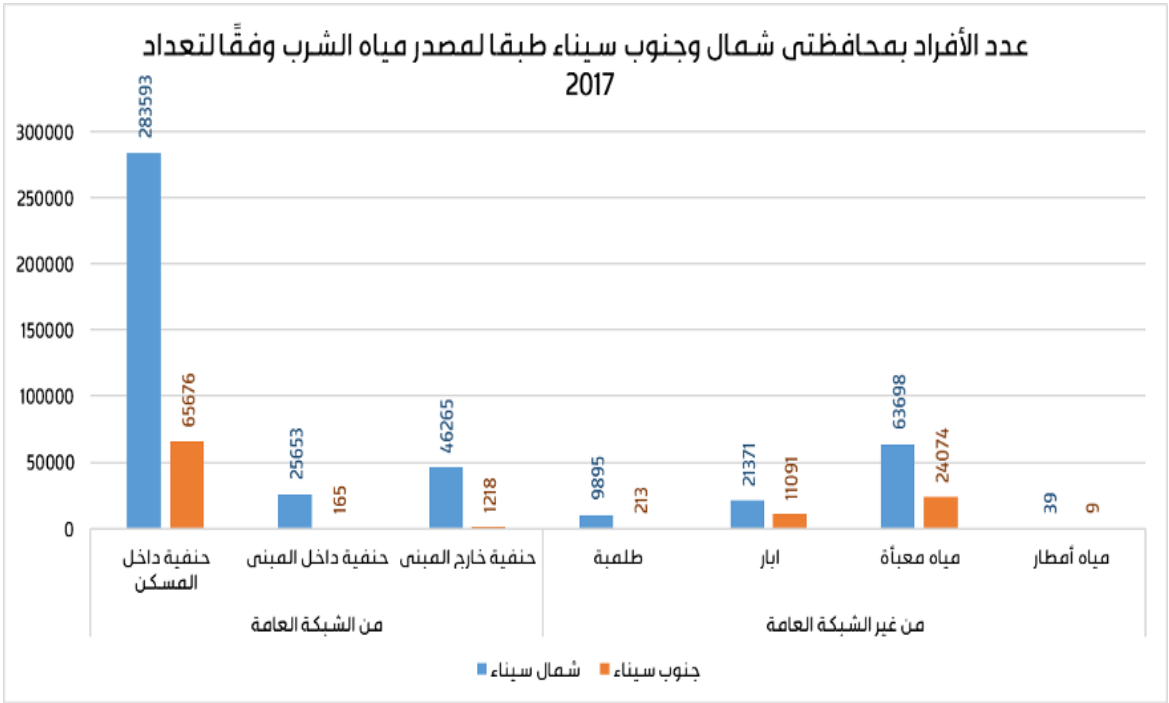

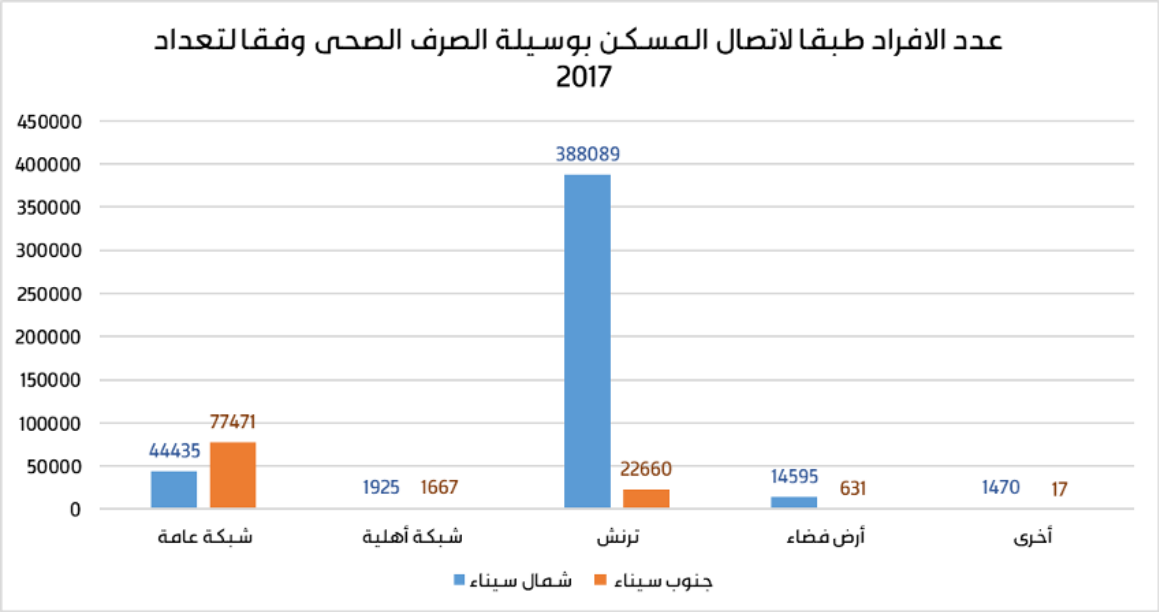

على الجانب الأخر، عانى بعض سكان المنطقة من ظروف معيشية صعبة نتيجة تراجع جودة الخدمات، فيوجد قرابة الـ 16 ألف فرد (حوالي 4.1 ألف أسرة) مازالوا يسكنوا العشش والخيام والأكشاك. كذلك مازال ما يزيد عن 103 ألف فرد بالمنطقة يعتمدوا على مصادر مياه خارج الشبكة العامة، أغلبهم يعتمد على المياه المعبأة أو الآبار. فيما يتمتع 22% فقط من سكان المحافظتين باتصال المسكن بخدمة الصرف الصحي؛ حيث مازال يستخدم 388 ألف شخص (ما يزيد عن 86% من سكان المحافظة حينها) الترنش كوسيلة للتخلص من الصرف الصحي في محافظة شمال سيناء. وهو ما يؤكد تراجع جودة الخدمات

تنمية شاملة

فقد افتقرت أراضي سيناء لعقود للبنية التحتية، والخدمات كالصحة والتعليم، وكذلك افتقرت للمشروعات الاستثمارية، وشبكة الطرق والكباري والمواصلات التي تربط سيناء بباقي أنحاء الجمهورية، وزاد الأمر سوءً في أعقاب ثورتي 25 يناير و30 يونيو، حيث تحولت أجزاء من سيناء إلى مرتع للجماعات الإرهابية، وانتشرت الأعمال الإرهابية وتفجير خطوط أنابيب الغاز

إلا أن خلال السنوات القليلة الماضية تحولت فلسفة تعامل الدولة مع شبه جزيرة سيناء من اعتبارها مجرد ساحة حرب تاريخية، وخط الدفاع الأول عن مصر من جهة الشرق -كادت أن تتحول إلى بؤرة للإرهاب- إلى منطقة تنموية طموحة يتم فيها استثمار كافة المقومات الجغرافية والسياحية والتعدينية والزراعية لتصبح أحد أكثر المناطق الواعدة والجاذبة للاستثمار والسكان، وتعزيز دورها كمحور استراتيجي مهم في المنطقة. فبالتوازي مع التخلص من الإرهاب تم إطلاق شرايين التنمية بمختلف قطاعاتها بكافة أجزاء سيناء

وتمحورت خطة تنمية سيناء في ثلاث محاور رئيسة وهي: **التنمية العمرانية المتكاملة، وتحسين مستوى الخدمات الأساسية، وتنمية اقتصادية وجذب استثمارات جديدة**

وكانت نقطة انطلاق الخطة الشاملة لتنمية سيناء، عبر القرار الجمهوري رقم 107 الصادر في الخامس والعشرين من فبراير 2018، الذي رصد موازنة تاريخية تقدر ب 600 مليار جنيه لتنفيذ 994 مشروعًا تنمويًا في سيناء، وحتى نهاية الربع الأخير من 2023 قد قاربت الاستثمارات من التريليون جنيه، تم إنجاز القدر الأكبر منها على أرض الواقع، وأغلبها مشروعات قومية لا سيما ما يتعلق منها بمشروعات البنية التحتية والمشروعات الاقتصادية والخدمية التي تشمل الصحة والتعليم في المقام الأول، بالإضافة إلى المشروعات الاقتصادية. وقد راعت هذه المشروعات الأبعاد الاجتماعية في التوازن بين خصوصية المكون السيناوي وفى إطار التركيبة الوطنية بشكل عام؛ بحيث تصبح سيناء قابلة لاستيعاب جميع المصريين بعد أن كانت طاردة حتى لأبنائها

شرايين التنمية

في إطار خطة الدولة لتنمية محور قناة السويس -التي تربط قارتي إفريقيا وآسيا- والتي بدأت بإنشاء قناة السويس الجديدة مرورًا بحفر خمس أنفاق جديدة أسفل القناة، إلى جانب نفق الشهيد أحمد حمدي ا الذي تم افتتاحه في عام 1981، كان توجه الدولة المصرية الأساسي لدعم تنمية هذا المحور وتحسين مستوى البنية التحتية الخاصة بالنقل، والعمل على القضاء على فكرة أن منطقة سيناء هي منطقة معزولة عن قلب الدولة وغير مأهولة بالخدمات. لذا ركزت الدولة المصرية على التنمية الشاملة لشبكة الطرق والمنافذ البحرية والجوية لشبه جزيرة سيناء

كانت البداية في هذا الصدد حين تقدمت هيئة قناة السويس عام 2014 بخطة لتطوير محور قناة السويس والتي اشتملت على بناء قناة جديدة موازية لقناة السويس القديمة لتسهيل حركة الملاحة في القناة، وحفر عدد من الأنفاق أسفل القناة، وإنشاء عدد من الكباري العائمة بهدف زيادة دخل البلاد من العملة الصعبة، وزيادة الطلب على القناة كممر ملاحي عالمي من خلال زيادة قدرتها الاستيعابية، وتقليل تكلفة الرحلة الملاحية، فضلًا عن جعل مصر مركز تجاري ولوجيستي عالمي، وقدرت تكلفتها بـ60مليار جنيه مصري أي ما يعادل بـ8,2 مليار دولار حينها. ليصبح زمن انتظار السفن - بعد افتتاحها- في حالة وجوده من 3 إلى 4 ساعات بدلًا من 6 إلى 8 ساعات، بجانب وصول زمن العبور المباشر دون توقف إلى 11 ساعة بدلًا من 18 ساعة، كما بلغت القدرة الاستيعابية للقناة 97سفينة معيارية / يوم بدلًا من 77 سفينة معيارية/ يوم

وانتهت مصر بالفعل من تنفيذ عدد من أهم وأبرز المشروعات التنموية التي تم تنفيذها على أرض سيناء خاصة فيما يخص محور التنمية العمرانية المتكاملة، وهي مشروعات الربط البري لسيناء والتي

تربط شرق قناة السويس بغربها، وربط سيناء بالوادي والدلتا عن طريق شبكة أنفاق تمتد تحت مياه قناة السويس، تكملها شبكة جديدة كليًا من الكباري والطرق تربط سيناء بكافة أرجاء الجمهورية، وكذلك شبكة الموانئ والمطارات التي تربط سيناء بكافة دول العالم

فتم إضافة 5 أنفاق جديدة إلى جانب النفق الوحيد الموجود (نفق الشهيد أحمد حمدي) الذي يخدم المنطقة، أقيمت على مرحلتين، وتم افتتاح المرحلة الأولى منها في مايو 2019 عقب الانتهاء من حفر أنفاق "تحيا مصر" بالإسماعيلية وأنفاق "3 يوليو" ببورسعيد خلال ثلاث سنوات بدءًا من يوليو 2016 حتى مايو 2019، بينما تم افتتاح المرحلة الثانية بانتهاء نفق الشهيد أحمد حمدي 2 بالسويس الذي استغرق تنفيذه 28 شهرًا ويستوعب 2000 سيارة كل ساعة بمعدل 40 ألف سيارة كل يوم. ومن أهم ما يميز عملية بناء هذه الأنفاق أنها تمت بسواعد مصرية وفي زمن قياسي، فكان من المخطط وفق رؤية الشركات العالمية أن يتم تنفيذ هذه الانفاق تباعًا مما يتطلب حوالي 15-20 عام لإتمام تنفيذها، إلا إنه تم تنفيذها بأيدي الشركات المصرية بالتوازي بتكلفة وصلت لـ 35 مليار جنيه، وأصبح زمن الوصول بين شرق وغرب سيناء قرابة 15-20 دقيقة فقط

كذلك تم بناء 7 كباري عائمة بتكلفة 990 مليون جنيه للعبور أعلى الممر الملاحي للقناة، وزيادة حجم الطرق التي تربط أراضي سيناء بعضها البعض وتربطها مع كافة أنحاء الجمهورية، فقبل عام 2014 كانت شبكة الطرق بسيناء تقدر بحوالي 674 كم تتسع لحارتين أو ثلاثة على أقصى تقدير، بينما خلال الفترة (2014-2022) تم تنفيذ شبكة طرق ومحاور رئيسة بسيناء تقدر بحوالي 3440 كم موزعة بشمال سيناء وجنوب سيناء وشرق التفريعة بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي 56 مليار جنيه. وعلى صعيد مشروعات السكك الحديدية، فمن أهم المشروعات التي تخدم المنطقة، مشروع الخط الأول للقطار الكهربائي السريع (العين السخنة – العلمين – مرسى مطروح) بطول 675 كم ويشمل 21 محطة، وخط السكة الحديد (الفردان – بئر العبد – العريش – رفح) بطول 226 كم، هذا ويجري تنفيذ المرحلة الأولى

لم تقتصر محاور التنمية وربط سيناء على الربط الداخلي فقط، إنما شملت أيضًا الربط الدولي لسيناء لتسهيل حركة التجارة الدولية، وتعزيز سلاسل الإمداد والتوريد من وإلى مصر، وذلك من خلال ازدواج الممر الملاحي لقناة السويس التي أسهمت في زيادة إيرادات القناة بنسبة 46%، حيث ارتفعت الإيرادات من 5.4 مليار دولار عام 2015 إلى 7.9 مليار دولار عام 2022. هذا بخلاف أنه تم وجار تطوير 8موانئ بحرية، وإنشاء وتطوير 3 موانئ برية، أبرزها (شرق بورسعيد البحري، العريش البحري، نويبع البحري، القنطرة شرق البري، طابا البري) بتكلفة 44 مليار جنيه، وتطوير وبناء 5 مطارات (البردويل الدولي، شرم الشيخ، طابا، الطور، سانت كاترين) بتكلفة 11 مليار جنيه، أخرها مطار سانت كاترين الجاري تطويره حاليًا بتكلفة 3.1 مليار جنيه. بالإضافة إلى ربط سيناء داخليًا وخارجيًا، حيث تم إنشاء بنية تحتية متطورة بكامل سيناء لاستيعاب الزيادة السكانية المتوقعة، واستيعاب الاستثمارات المتوقع أن تجذبها سيناء بعد عملية التطوير

بشكل متوازٍ تم تطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية في سيناء بما يخدم الجوانب التنموية والمعيشية في آن واحد، ويأتي على رأس هذه المشروعات تلك المتعلقة بتأمين مياه الشرب النقية لأهالي سيناء، حيث شهد قطاع مياه الشرب في شبه الجزيرة خلال الأعوام الماضية تنفيذ 52 مشروع بقطاع مياه الشرب بطاقة 787 ألف م3/يوم بتكلفة 15 مليار جنيه، حيث تم الوصول بنسبة تغطية مياه الشرب إلى 97.5% بدلا من 84.6% في عام 2014. ومن المخطط إنشاء 12 محطة تحلية (جديدة + توسعات) بمحافظتي شمال وجنوب سيناء وشرق الإسماعيلية بطاقة 521ألف م3/يوم حتى عام 2050 ضمن الخطة الاستراتيجية للتحلية

وتم تنفيذ 79 مشروع بقطاع الصرف الصحي بطاقة 565 ألف م3/يوم، لتزيد نسبة التغطية من 17.3% عام 2014 إلى 77.1% عام 2023. ومن المخطط إنشاء 14 محطة معالجة صرف صحي بطاقة 492 ألف م3/يوم بمحافظتي شمال وجنوب سيناء

أما بالنسبة للمشروعات الخاصة بقطاع الكهرباء في سيناء خلال السنوات العشر الماضية، فقد ارتفع عدد المشتركين الذين تم توصيل التغذية الكهربائية، ليتم التوصيل لـ 1.5 مليون مشترك حتى نهاية يوليو 2023،مقارنة بـ 195.1 ألف مشترك في يوليو 2014، ليبلغ إجمالي استثمارات وتكلفة مشروعات شركات توزيع الكهرباء حتى الآن بما فيها الخطة الاستثمارية 48.4 مليار جنيه و90.3 مليون دولار و230.5 مليون يورو.بالإضافة إلى زيادة أطوال الخطوط الهوائية والكابلات الأرضية على الجهود المختلفة بنسبة 15.6%، ليصل الإجمالي إلى نحو 14.1 ألف كم حتى مارس 2021 مقارنة بـ 12.2 ألف كم في يوليو 2014. وبشكل عام تم إضافة 420 ميجاوات للقدرات الكهربية المنتجة، حيث ارتفعت من 1554 ميجاوات عام 2014 إلى 1974 ميجاوات عام 2023 بزيادة تقدر بحوالي 27%. وذلك من خلال 92 مشروع بتكلفة 69 مليار جنيه

ويعد من أبرز مشروعات إنتاج الكهرباء، محطة كهرباء الشباب الجديدة بقدرة أسمية 1500 ميجاوات، ومحطة كهرباء العين السخنة بقدرة أسمية 1300 ميجاوات، ومحطة توليد كهرباء عتاقة الغازية بمحافظة السويس بقدرة أسمية 640 ميجاوات. وفيما يتعلق بمشروعات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر،

فقد بلغت تكلفة تنفيذ محطة جبل الزيت لطاقة الرياح 12 مليار جنيه بقدرة 580 ميجاوات، كما بلغت قيمة عقد تنفيذ محطة لطاقة الرياح بقدرة 250 ميجاوات بالسويس4.3 مليار جنيه، علاوة على توقيع 23 مذكرة تفاهم بشأن الدراسات الخاصة بمشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، تحول 9 منها إلى اتفاقيات إطارية خلال مؤتمر المناخ نوفمبر 2022 باستثمارات 85 مليار دولار.

وبقطاع البترول فقد تم تنفيذ مشروعات بتكلفة إجمالية 17.4 مليار جنيه للكشف عن البترول بالمنطقة، وبلغت الطاقة الإنتاجية للمرحلة الثالثة من مشروع تنمية حقول شمال سيناء 25 مليون قدم3 غاز يوميًا. كما تتضمن مشروعات التخزين وتداول المنتجات البترولية، تنفيذ 3 مشروعات كبرى في منطقتي العين السخنة وجنوب سيناء بإجمالي تكلفة استثمارية أكثر من 800 مليون دولار، وإنشاء أكبر مستودع بسقف عائم لتخزين الزيت الخام في جنوب سيناء بسعة 1.1 مليون برميل، ليحصل المشروع على شهادة موسوعة جينيس للأرقام القياسية. وعن أبرز مشروعات التكرير والبتروكيماويات، بلغت استثمارات مصنع إنتاج الأسفلت بمصفاة تكرير السويس لتصنيع البترول 64 مليون دولار، فيما بلغ إجمالي استثمارات مجمع العالمية لصناعات الميثانول والأمونيا بالعين السخنة 2.6 مليار دولار، والتكلفة الاستثمارية لمجمع التفحيم وإنتاج السولار بمصفاة تكرير السويس لتصنيع البترول 1.8 مليار دولار

وعن التجمعات التنموية والمدن الجديدة التي تم تنفيذها بسيناء ومدن القناة، ففيما يتعلق بمشروعات الإسكان تم تنفيذ 131.6 ألف وحدة إسكان اجتماعي بتكلفة 23.3 مليار جنيه، بالإضافة إلى تنفيذ 54.5 ألف وحدة سكنية لتطوير العشوائيات لتصبح سيناء ومدن القناة خالية من العشوائيات غير الآمنة، كما تم تنفيذ 4338 بيتًا بدويًا، علاوة على إنشاء 18 تجمعًا تنمويًا بمحافظتي شمال وجنوب سيناء و17 أخرى جار إنشاؤها. وبشأن المدن الجديدة، فتم وجار إنشاء 7 مدن جديدة، ويبلغ إجمالي مساحتها 345.6 ألف فدان، كما يبلغ عدد السكان المخطط لتلك المدن 2.7 مليون نسمة

الإنسان محرك التنمية

لم يكن التطوير الجاري الذي تم تنفيذه بمنطقة سيناء تطوير عمراني فقط، فكان تحسين الخدمات الأساسية وتحسين مستوى معيشة المواطن أحد محركات التنمية بشبه جزيرة سيناء. فبالنسبة للخدمات التعليمية، وخاصة التعليم قبل الجامعي فقد شهد إنشاء وتطوير 151 مدرسة تعليم أساسي تخدم أكثر من 168 ألف طالب، وأصبح متوسط استيعاب الفصول لا يتجاوز 29 طالب/فصل. بخلاف مدارس اللغات والمدارس اليابانية المتقدمة

أما على مستوى التعليم الجامعي، فقبل عام 2014 كان يخدم منطقة سيناء جامعتين فقط (جامعة سيناء الخاصة، جامعة قناة السويس فرع العريش)، لكن تم إنشاء 8 جامعات (3 جامعات حكومية/ تكنولوجية، و5 جامعات أهلية) بتكلفة 19.6 مليار جنيه، لتخلق كل منها تجمع عمراني وتنموي بمحيط كل منها

وعلى جانب القطاع الصحي، شهدت شبه الجزيرة تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل بمحافظة جنوب سيناء، حيث تشمل المنظومة 7 مستشفيات و24 وحدة ومركزًا طبيًا، وقد تم تسجيل 92.8 ألف مواطن بالمنظومة بنسبة 88.5% من سكان المحافظة. كذلك تم تنفيذ 75 مشروعًا طبيًا في كامل شبه الجزيرة بتكلفة إجمالية بلغت 4 مليارات جنيه، تضمنت إنشاء وتطوير 55 مستشفى ومركزًا

صحيًا، بالإضافة إلى إنشاء مخزن استراتيجي للأدوية بمدينة العريش. وتنقسم هذه المشروعات إلى 13 مستشفى تم وجاري تنفيذها، من بينها مستشفى شرم الشيخ الدولي التي تعتبر أول مستشفى خضراء على مستوى الجمهورية، هذا بخلاف تطوير وإنشاء 42 وحدة صحية تم وجاري تنفيذها بتكلفة 895 مليون جنيه، وهي جهود تدعمها قوافل طبية مستمرة تنفذها وزارة الصحة في كافة أنحاء سيناء، وأجرت الكشف حتى الآن على نحو 773 ألف مواطن بتكلفة 42 مليون جنيه

الحماية الاجتماعية كانت من الجوانب المهمة المتعلقة بأهالي سيناء واستراتيجية الدولة المصرية لحمايتهم، فقد وصل عدد المستفيدين من برنامج "تكافل وكرامة" إلى 18.1 ألف أسرة مستفيدة حتى مارس 2021، بإجمالي دعم نقدي موجه للمستفيدين بلغت قيمته نحو 181.1 مليون جنيه. كذلك تم صرف نحو 4.1 مليارات جنيه تعويضات لأهالي شمال سيناء عن المواجهات الأمنية لمكافحة الإرهاب خلال الفترة من أكتوبر 2015 حتى مارس 2021. يضاف هذا إلى إنشاء وتطوير 9 مراكز خدمات رقمية بجنوب سيناء بتكلفة 45 مليون جنيه، وإنشاء وتطوير المتاجر التموينية، ورفع كفاءة منافذ بيع الخبز والمطاحن

إلى جانب ميكنة عدد من الخدمات الحكومية، فحتى أكتوبر 2023 تم ميكنة 18 نيابة مرور و42 وحدة مرور، بجانب الانتهاء من ميكنة 12 مكتب سجل تجاري، و42 مكتب توثيق ثابت ومتنقل، جميعها تعمل بنظام الشباك الواحد

تنمية اقتصادية شاملة

كل هذه التنمية ترمي في النهاية إلى تحقيق تنمية اقتصادية وجذب استثمارات جديدة لمنطقة سيناء، لرفع مستوى دخل المواطن وتقليل معدلات البطالة. وتمحورت خطة التنمية الاقتصادية بسيناء حول ثلاث مشروعات رئيسة وهي الزراعة والاستصلاح، والتنمية الصناعية، والتنمية السياحية. فرؤية الدولة المصرية اليوم هو إضافة 450 ألف فدان للرقعة الزراعية، وإنشاء 5 مناطق صناعية جديدة، بالإضافة إلى التنمية السياحية

فيوجد بسيناء عدة أماكن صالحة للزراعة، إلا إنها كانت تفتقر للمياه اللازمة لزراعة هذه الأراضي، ويتم حاليًا تنفيذ مشروعين من أكبر وأعقد المشروعات التي تم تنفيذها على مستوى العالم، هدفهما إضافة وضخ المياه لزيادة الرقعة الزراعية في سيناء، حيث كان يوجد قبل عام 2014، نحو 224 ألف فدان، اليوم ومع تنفيذ هذه المشروعات سوف تتجاوز المساحة المستصلحة الـ 675 ألف فدان، مما يعني إضافة نحو 450 ألف فدان للأرض، هذه المشروعات تمت عبر 18 تجمعًا تنمويًا متكاملاً بإجمالي مستفيدين بلغ 2122 مستفيدًا، وتم بشكل فعلي حتى الآن استصلاح 275 ألف فدان من إجمالي المساحة المستهدفة بتكلفة 5 مليارات جنيه

ومن أهم المشروعات المنفذة بشبه الجزيرة والذي وُضع في موسوعة جينيس، هو مشروع محطة معالجة بحر البقر، والذي يضخ حوالي 6 ملايين متر مكعب من المياه إلى سيناء، لخدمة عملية الزراعة الجديدة، والتي تم تنفيذها في زمن قياسي يعتبر معجزة فنية

هذا بخلاف مشروع مياه مصرف المحسمة بطاقة مليون متر مكعب، والذي تم تنفيذه لاستزراع مساحة 50 ألف فدان، بالإضافة إلى استكمال البنية الأساسية بالكامل لمآخذ مياه الري بترعة الشيخ جابر لاستصلاح 90 ألف فدان بمنطقة رابعة وبئر العبد، والمخطط لها منذ تسعينيات القرن الماضي، واستطاعت الدولة اليوم تنفيذه. علاوة على الانتهاء من 300 ألف فدان من الأراضي الجديدة ضمن المرحلة الأولى لمنظومة الري الحديث، بجانب تأهيل وتبطين 159 كم من الترع في محافظتي الإسماعيلية وبورسعيد. علاوة على ذلك إنشاء بحيرة الزغرة الصناعية بمحافظة جنوب سيناء للحماية من أخطار السيول بتكلفة 2 مليار جنيه. فيما بلغت التكلفة الاجمالية لتنفيذ روافع وخزانات أرضية بمنطقة الواطية بسانت كاترين وروافع الجبيل وروفع الوادي بطور سيناء حوالي 217 مليون جنيه

وفي إطار تنمية الثروة السمكية، تم تنفيذ مشروع مزارع الفيروز السمكية، والتي تحقق جزءًا من الاكتفاء الذاتي للدولة المصرية، بالإضافة للمزارع السمكية التي قامت بها هيئة قناة السويس في شرق القناة، والتي بلغت تكلفتها 650 مليون جنيه، فضلاً عن حواجز الأمواج بالمزارع السمكية في شرق بورسعيد. كذلك يتم الأن إعادة الاستفادة من بحيرة البردويل وزيادة سريان المياه داخل البحيرة، حتى تعود بأكبر حجم من الإنتاجية، ولا تقتصر عملية التطوير على تكرير البحيرة، لكن تشمل أيضًا تطوير للمناطق والتجمعات الموجودة حول البحيرة، مثل التجمعات العشوائية للصيادين، واستبدالها بأماكن أكثر حضارية. هذا إلى جانب تنفيذ منظومة صناعية متكاملة بجانب البحيرة لتخدمها وتوفر الصناعات المكملة كمصنع ثلج، وصالات فرز وتصدير، ومحطة تحلية. وقد تم إنشاء 18 تجمعًا تنمويًا زراعيًا بإجمالي 2122 أسرة مستفيدة، علاوة على إطلاق 223 قافلة بيطرية في سيناء ومدن القناة

تشير الأرقام المتوفرة إلى زيادة قيمة الاستثمارات العامة الموجهة إلى سيناء خلال السنوات الأخيرة، بلغ حجم الاستثمارات العامة الموجهة لتنفيذ مشروعات في سيناء ومدن القناة 401.9 مليار جنيه منذ 2014/2015 حتى 2023/2024، كما توجد 332 فرصة استثمارية على الخريطة الاستثمارية، بجانب 139 فرصة صناعية متوفرة في سيناء ومدن القناة، علاوة على افتتاح 3 مراكز لخدمة المستثمرين بتكلفة 215.5 مليون جنيه لخدمة أكثر من 10.5 ألف شركة

وقدم جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر قروضًا بقيمة 2.2 مليار جنيه حتى الآن ساهمت في تمويل 53.5 ألف مشروع، وتوفير نحو 92.8 ألف فرصة عمل حتى أغسطس 2023، بجانب المشروع القومي للتنمية المجتمعية والبشرية والمحلية "مشروعك" والذي تم من خلاله تقديم قروض بقيمة 891.8 مليون جنيه حتى الآن، ساهمت في تمويل 5844 مشروعًا وتوفير نحو 45.8 ألف فرصة عمل حتى نهاية يوليو 2023.

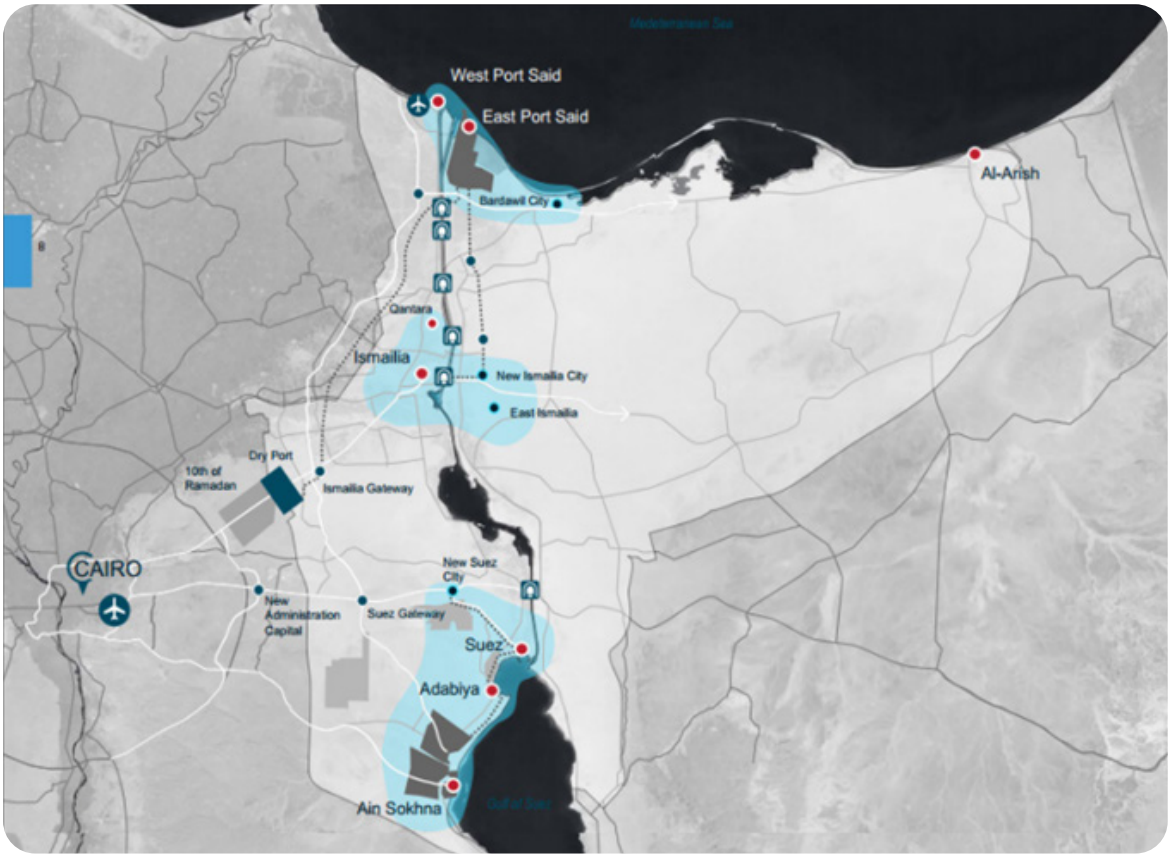

بطبيعة الحال كانت المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، من أهم الروافد التي توفر التنمية الاستثمارية والصناعية لشبه جزيرة سيناء، حيث تمتد هذه المنطقة داخل 5 محافظات (بورسعيد – الإسماعيلية – السويس – شمال سيناء – جنوب سيناء)، وتشمل 6 موانئ بحرية (ميناء شرق بورسعيد، ميناء غرب بورسعيد، ميناء العريش، ميناء العين السخنة، ميناء الطور، ميناء الأدبية)، وكذلك تضم 4 مناطق صناعية (منطقة شرق بورسعيد – منطقة شرق الإسماعيلية – منطقة القنطرة غرب – منطقة العين السخنة)، وقد وصل إجمالي حجم الاستثمارات داخل المنطقة لنحو 18 مليار دولار وفرت 80 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، وقد بدأت العديد من المصانع المتواجدة في المناطق الصناعية السالف ذكرها بالعمل والإنتاج؛ سواء بغرض خدمة السوق المحلي أو التصدير

وبالنسبة لأبرز المشروعات الصناعية بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، فقد بلغت استثمارات مشروع الشركة الوطنية المصرية لصناعات السكك الحديدية (نيرك) بشرق بورسعيد نحو 240 مليون دولار، بجانب بلوغ إجمالي التكلفة الاستثمارية لمركز كادمار للدعم اللوجستي 35 مليون دولار ليوفر 325 فرصة عمل مباشرة و250 فرصة عمل غير مباشرة بطاقة استيعابية 5 آلاف حاوية مكافئة و2.5 ألف بالته.

هذا وقد بلغت الطاقة الإنتاجية لمشروع مجمع شرق بورسعيد لصناعة السيارات EPAZ 75 ألف سيارة سنويًا ومستهدف وصولها إلى 240 ألف سيارة سنويًا، بجانب بلوغ التكلفة الاستثمارية لمركز مرسيدس اللوجستي 35 مليون جنيه بطاقة إنتاجية 12 ألف سيارة سنويًا ليوفر 85 فرصة عمل مباشرة و50 فرصة عمل غير مباشرة، كما تضم منطقة تيدا السويس للتعاون الاقتصادي والتجاري بين مصر والصين 137 شركة لتوفر نحو 50 ألف فرصة عمل مباشرة و50 ألف فرصة عمل متوقعة

المناطق الصناعية الموجودة داخل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، تضاف إلى خمس مناطق صناعية ممتدة على مساحة 83 ألف فدان، تتمثل في المنطقة الصناعية ببئر العبد، والحرفية بالمساعيد، بوسط سيناء، وبأبو زنيمة، وبالقنطرة شرق، بخلاف المشروعات التي يتم تنفيذها بشرق بورسعيد، ومصانع جهاز مشروعات الخدمة الوطنية. ومن أبرز المشروعات الصناعية الكبرى أيضًا، مجمع الصناعات الصغيرة بجنوب الرسوة حيث بلغت تكلفته 403 ملايين جنيه، ليضم 118 وحدة موجهة للصناعات الكيماوية والهندسية والغذائية والغزل والنسيج، بجانب 2.9 مليار جنيه تكلفة زيادة الطاقة الإنتاجية لمصنع أسمنت العريش من 3.7 مليون طن سنويًا إلى 6.9 مليون طن سنويًا. ومجمع مصانع الرخام بجفجافة، بوسط سيناء، بتكلفة مليار جنيه تقريبًا، بطاقة 3 ملايين م2 سنويًا، علاوة على بلوغ تكلفة مصنع إنتاج الرخام والجرانيت برأس سدر727 مليون جنيه، ومشروعات مصانع الأسمنت التي تم تطويرها وزيادة كفاءتها، حيث زادت الطاقة الانتاجية لمصنع أسمنت العريش لنحو 7 ملايين طن سنويًا

كذلك المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر كان لها نصيب كبير أيضًا، حيث ضخت الدولة أكثر من 2 مليار جنيه في تلك المشروعات وفرت نحو 90 ألف فرصة عمل مباشرة، فالدولة كانت حريصة في مجال الاستثمار على توفير البنية الأساسية في سيناء كباقي ربوع مصر

ومن أهم القطاعات الواعدة والراسخة والفريدة بمنطقة شبه جزيرة سيناء القطاع السياحي والثقافي، لذا يعد من أبرز المشروعات التراثية التي تتم بالمنطقة مشروع إحياء مسار العائلة المقدس الذي يبدأ من شمال سيناء، وقد تم تخصيص 60 مليون جنيه للمشروع من قبل وزارة السياحة والآثار، ومشروع التجلي الأعظم بمدينة سانت كاترين، ويهدف إلى إنشاء مزار روحاني على الجبال المحيطة بالوادي المقدس

ولعل من أبرز الاكتشافات الأثرية بالمنطقة، الكشف عن بقايا معبد الإله زيوس كاسيوس بموقع تل الفرما بمنطقة آثار شمال سيناء في أبريل 2022، والكشف عن مجموعة آبار مياه طريق حورس المفقودة بمنطقة تل الكدوة بشمال سيناء في فبراير 2022، بجانب الكشف عن بقايا قصر الملك رمسيس الثاني والمخازن الملحقة بالقصر بمنتصف تل حبوة 2 عام 2015/2016، والكشف عن بقايا مبنى مجلس الشيوخ شمال شرق المسرح الروماني بموقع آثار تل الفرما عام 2018/2019.

كذلك من أبرز المشروعات السياحية والثقافية، تطوير قصر ثقافة شرم الشيخ بتكلفة تقدر بحوالي 38 مليون جنيه، وتطوير قصر ثقافة العريش بتكلفة تقريبية تقدر بـ 35 مليون جنيه، وتكلفة إنشاء متحف شرم الشيخ 812 مليون جنيه، فيما تم إعادة افتتاح متحف آثار الإسماعيلية في أغسطس 2015، وإعادة افتتاح متحف السويس القومي في سبتمبر 2014 بعد إغلاقه منذ عام 2011، كما تم إنشاء ممشى أهل مصر بمدينة طور سيناء بتكلفة 10 ملايين جنيه، علاوة على بلوغ تكلفة تطوير الكورنيش بطور سيناء 40 مليون جنيه، بجانب التطوير الشامل لمدينة شرم الشيخ لتحويلها إلى مدينة سياحية مستدامة بيئيًا

قائمة المراجع والمصادر:

- نعوم بك شقير، تاريخ سينا القديم والحديث وجغرافيتها.
- فؤاد حسين، شبه جزيرة سيناء المقدسة المعجزات الإلهية على أرضها وبطولات أهلها.
- ألفت أحمد الخشاب، تاريخ تطور حدود مصر الشرقية وتأثيره على الأمن القومي المصرى 1892 – 1988.
- طه المجدوب، سلسلة إسرائيل والمشروع الصهيوني.
- سيناء.. أرض وتاريخ وعادات وتقاليد، الهيئة العامة للاستعلامات.
- مصر والقضية الفلسطينية بين الماضي والحاضر، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2023.
- حرب الاستنزاف.. الطريق إلى نصر أكتوبر، المجلد رقم 1 من موسوعة حرب أكتوبر، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2023.
- ملحمة العبور.. النصر العسكري، المجلد رقم 2 من موسوعة حرب أكتوبر، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2023.
- الإنتصار السياسي.. مصر تصنع السلام، المجلد رقم 3 من موسوعة حرب أكتوبر، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2023.
- الولايات المتحدة الامريكية وعملية السلام المصرية الإسرائيلية 1973-1981، مينا ملاك عازر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 2018.
- البحث عن الذات، محمد أنور السادات، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1978.
- حركات الاحتجاج الاجتماعي في مصر 1970-1981، منال رزق، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 2021.
- صفحات من تجربتي، عثمان أحمد عثمان، المكتب المصري الحديث، 1981.
- الأهمية اللوجستية لمصادر المياه العذبة في سيناء أثناء الحرب العالمية الأولى، المجلد الخامس والخمسون، المجلة المصرية التاريخية، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة/ 2021.
- المستعمرات الإسرائيلية في سيناء: مدينة ياميت نموذجا 1975-1982، المجلد الأول، العدد الرابع عشر، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية المصرية، قسم التاريخ، جامعة بني سويف، أبريل 2023.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام 2017
- المركز الإعلامي لرئاسة مجلس الوزراء، مشروعات تنموية عملاقة تغير ملامح الحياة على أرض الفيروز ومدن القناة، أكتوبر 2023.
- القوات المسلحة المصرية، فيلم تسجيلي بعنوان "عبور جديد" https://www.youtube.com/watch?v=IB6pODevtsY

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلاً عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولاً- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
/ecsstudies
www.ecss.com.eg